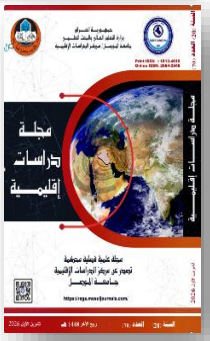
مجلة دراسات إقليمية
https://regs.uomosul.edu.iq/index.php/regs/



قياس وتحليل أثر عجز الموازنة في عرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢٤)

د. فاطمة إبراهيم خلف[١] رفاه عدنان نجم[٢] منتهى أحمد حامد[٣]

[١] مدرس/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل/ العراق. Fatema_ibraheem@uomosul.wdu.iq

[٢] أستاذ مساعد / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل/ العراق. rafah_adnan@uomosul.edu.iq

[٣] مدرس مساعد/ كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل/ العراق. montaha.hamid@uomosul.edu.iq

معلومات الأرشفة

الاستلام: ٢٠٢٦/٥/٢٣
المراجعة: ٢٠٢٦/٧/٢
القبول: ٢٠٢٦ /٩/١
النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/١٠/١

المراسلة
منتهى أحمد حامد

الكلمات المفتاحية
عرض النقد؛ عجز الموازنة؛ سعر الصرف؛ الناتج المحلي الإجمالي؛ نموذج VAR؛ الاقتصاد العراقي.

الاقتباس
خلف، فاطمة. إ.، نجم، رفاه. ع.، حامد، منتهى، أ. (٢٠٢٦). قياس وتحليل أثر عجز الموازنة في عرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢٤). مجلة دراسات إقليمية. ٢٠(٧٠). ٣٥٩-٤٠٢.
https://doi.org/10.33899/rsj.v20i70.63395

الملخص

فكرة البحث: يواجه الاقتصاد العراقي اختلالات هيكلية مزمنة بفعل طبيعته الريعية وتذبذب عجز الموازنة العامة، وسط تحديات تتعلق بإدارة السيولة المحلية وضبط الروابط بين السياستين المالية والنقدية.

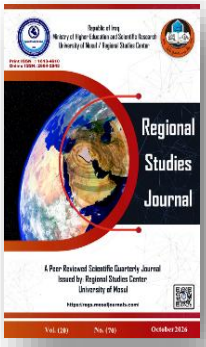
الهدف: يهدف البحث إلى تحليل وقياس طبيعة واتجاه العلاقة الديناميكية في الأجل القصير بين عجز الموازنة العامة، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، وعرض النقد بمفهوميه الضيق M1 والواسع M2 في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٢-٢٠٢٤)، بالاعتماد على بيانات سنوية رسمية.

المنهجية: اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على المنهج الكمي القياسي باستخدام نموذج المتجهات ذاتية الانحدار (VAR) واختبار سببية جرينجر عبر برنامج (Stata).

النتائج: وأسفرت المخرجات القياسية عن نتائج حاسمة؛ أبرزها تحقق علاقة سببية أحادية الاتجاه تنطلق من عرض النقد بمفهوميه الضيق (M1) والواسع (M2) نحو عجز الموازنة العامة (BBD)، دون وجود أثر سببي معكوس، مما يعني أن السيولة المحلية تعد متغيرًا قائدًا ومفسرًا أساسيًا للاختلالات المالية. كما أثبتت المعاملات الفردية وجود تأثير طردي معنوي لعرض النقد الواسع في سنته الأولى (L1.m2) يعمق العجز، ليتحول إلى أثر عكسي مصحح في السنة الثانية (L2.m2)، في حين تبين أن عجز الموازنة يتأثر معنويًا بسلوكه الذاتي التاريخي، بالتوازن مع وجود ارتباط سببي وثيق بين السيولة النقدية والتغيرات الحاصلة في سعر الصرف.

© Authors, 2026, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Regional Studies Journal
https://regs.uomosul.edu.iq/index.php/regs/



Measuring and Analyzing the Impact of the Budget Deficit in the Money Supply in the Iraqi Economy for the Period (2000–2024)

Dr. Fatema I. Khalaf [1] ***Rafah A. Najem*** [2] ***Montha A. Hamid*** [3]

[1] *Lect. /College of Administration and Economics/ University of Mosul/ Iraq.*
Fatema_ibraheem@uomosul.wdu.iq
[2] *Assist. Prof. /College of Administration and Economics/ University of Mosul/ Iraq.*
rafah_adnan@uomosul.edu.iq
[3] *Assist. Lect. /College of Administration and Economics/ University of Mosul/ Iraq.*
montaha.hamid@uomosul.edu.iq

Article Information
Received: 23/5/2026
Revised: 2/7/2026
Accepted: 1/9/2026
Published: 1/10/2026
Corresponding
Montha A. Hamid
Keywords
Money Supply; Budget Deficit; Exchange Rate; Gross Domestic Product; VAR Model; Iraqi Economy.
Citation
Khalaf, F. A., Najem, R. A. & Hamid, M. A. (2026). Measuring and Analyzing the Impact of the Budget Deficit in the Money Supply in the Iraqi Economy for the Period (2000-2024). Regional Studies Journal. 20(70).359-402.
https://doi.org/10.33899/rsj.v20i70.63395

Abstract

Research Idea: *The Iraqi economy faces chronic structural imbalances arising from its rentier nature and fluctuations in the public budget deficit, amid challenges related to managing domestic liquidity and coordinating fiscal and monetary policies.*

Objective: *The research aims to analyze and measure the nature and direction of the short-run dynamic relationship among the public budget deficit, exchange rate, GDP, and money supply under the narrow (M1) and broad (M2) definitions in the Iraqi economy over the period 2002–2024, using official annual data.*

Methodology: *The research employs a quantitative econometric approach using a vector autoregression (VAR) model and the Granger causality test, implemented in Stata.*

Results: *The econometric results reveal a unidirectional causal relationship running from both M1 and M2 money supply to the public budget deficit (BBD), with no evidence of reverse causality. This indicates that domestic liquidity acts as a leading variable and a key driver of fiscal imbalances. The estimated coefficients also show a significant positive effect of broad money at the first lag (L1.m2), contributing to a larger deficit, followed by a negative corrective effect at the second lag (L2.m2). In addition, the budget deficit is significantly influenced by its own past dynamics, alongside a close causal relationship between monetary liquidity and exchange-rate movements.*

© Authors, 2026, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license *(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)*

مقدمة

تُعد الموازنة العامة للدولة أداة محورية في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويعد عجز الموازنة من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، حيث يؤدي إلى اضطرابات في الأداء المالي والنقدي. كما يُعد عرض النقد من المتغيرات الاقتصادية الكلية شديدة الحساسية، إذ يرتبط بشكل مباشر بالسياسات المالية والنقدية، ويؤثر في مستويات التضخم، النمو الاقتصادي، واستقرار الأسواق المالية .وقد أصبح النقود، في العصر الحديث، أكثر من مجرد وسيلة للتبادل، بل سلعة تُتداول ولها أسواقها وآلياتها المعقدة، وينطلق هذا البحث من إشكالية أساسية تتمثل في قياس وتحليل أثر عجز الموازنة العامة على عرض النقد في الاقتصاد العراقي، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين النفقات العامة (خاصة الجارية منها) والعجز المالي، وكيفية تمويل هذا العجز عبر الاقتراض أو التوسع النقدي، وما يترتب على ذلك من تغيرات في حجم الكتلة النقدية وانعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق.

هدف الدراسة:

يهدف البحث الى تحليل طبيعة العلاقة ما بين عرض النقد وعجز الموازنة، إضافة الى قياس إثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي كلا من (وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي)

أهمية البحث:

تنبع اهمية الدراسة من بيان أثر كل من عجز الموازنة وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي على عرض النقد يكتسب البحث أهميته من كونه يدرس الاقتصاد العراقي الذي يتميز بخصوصية كونه اقتصاداً ريعيا يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما يجعل العلاقات النقدية فيه مختلفة عن الاقتصادات الأخرى.

منهجية البحث:

تم استخدام نموذج انحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وذلك لملائمته لدراسة العلاقات التبادلية بين المتغيرات الافتراضية الكلية مع اعتماد فجوتين زمنيتين (2 lag) وامكانيه تحليل العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة.

إشكالية البحث:

تنطلق أهمية هذه المشكلة من أن عجز الموازنة بات ظاهرة هيكلية في الاقتصاد العراقي، حيث شهدت قيم العجز تذبذباً كبيراً خلال فترة الدراسة، مما انعكس بشكل مباشر على الكتلة النقدية المتداولة، وطرح تساؤلات حول قدرة السياسة النقدية على امتصاص آثار تمويل العجز على عرض النقد، وما يترتب على ذلك من تأثيرات تضخمية وتأثيرات على استقرار الاقتصاد الكلي.

فرضية الدراسة:

ينبع البحث من فرضية مفادها ان هناك تأثير ذو علاقة إحصائية بين عجز الموازنة وعرض النقد.

الحدود الزمانية والمكانية:

تناول البحث الاقتصاد العراقي للمده ٢٠٠٠-٢٠٢٤ حيث توفر البيانات في قاعدة البنك الدولي والبنك المركزي.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى أربعة مباحث، حيث تضمن المبحث الأول المنهجية العلمية والدراسات السابقة، والمبحث الثاني تضمن الجانب النظري والمفاهيمي لعجز الموازنة، اما المبحث الثالث الإطار النظري والمفاهيمي لعرض النقد، وأخيراً المبحث الرابع فقد تضمن توصيف النموذج والاختبارات الاقتصادية والإحصائية قيد الدراسة.

الدراسات السابقة

اولاً: الدراسات العربية

١. دراسة (بركات مراد، ٢٠١٩) بعنوان "دراسة تحليلية لأثر عجز الموازنات العامة في العرض النقدي وآليات العلاج – حالة الجزائر"، هدفت الدراسة إلى تحليل تطورات الموازنة العامة في الجزائر للمدة (٢٠١٣-٢٠١٦) وقياس أثرها على العرض النقدي، استخدمت المنهج التحليلي الوصفي، وتوصلت إلى أن زيادة حجم الإنفاق العام وقصور الموارد المالية أدى إلى اللجوء لتمويل العجز بطرق مختلفة، مما كان له أثر كبير في زيادة حجم الكتلة النقدية وما صاحبها من زيادات في معدل التضخم.

٢. دراسة (أوس محمد علي ادهام الخطاب وبشار أحمد العراقي، ٢٠٢٠) بعنوان "أثر عجز الموازنة في أداء عينة من الأسواق المالية العربية"، هدفت الدراسة إلى قياس تأثير عجز الموازنة وبعض المتغيرات

الضابطة (التضخم، سعر الفائدة، النمو الاقتصادي، عرض النقد) على مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية في سبع دول عربية (مصر، الأردن، المغرب، عمان، تونس، لبنان، البحرين) للمدة (١٩٩٧-٢٠١٩). استخدمت منهجية الانحدار التجميعي (PRM) ونماذج .Panel Data توصلت إلى أن عجز الموازنة يشترك في التأثير السلبي على مؤشرات أداء الأسواق المالية، وأوصت بتمويل الدين العام بأساليب غير تضخمية.

٣. دراسة (علي جابر عبد الحسين وماجدة باشي بديوي، ٢٠٢٢) بعنوان "السياسة المالية في العراق ودورها في نمو عرض النقد للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٣)"، هدفت الدراسة إلى قياس تأثير السياسة المالية على عرض النقد M1 وM2 في العراق. استخدمت المنهج التحليلي والوصفي، وتوصلت إلى أن عجز الموازنة تم تمويله عبر الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي)، وأن السياسة النقدية كانت تابعة للسياسة المالية وفقدت استقلاليتها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

١. دراسة (Duodu et al., 2022) بعنوان "Money supply, budget deficit and inflation dynamics in Ghana" هدفت إلى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقد في غانا باستخدام بيانات ربع سنوية (١٩٩٩-٢٠١٩) ومنهج .VECM توصلت إلى أن عجز الموازنة له تأثير إيجابي معنوي على عرض النقد.

٢. دراسة (Aragaw, 2024) بعنوان "The inflationary effect of the budget deficit: does financial sector development matter?"، هدفت إلى اختبار العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقد في ٤٠ دولة باستخدام منهج .Panel Data توصلت إلى أن عرض النقد الواسع يلعب دور المتغير الوسيط في العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم.

المبحث الثاني
الجانب النظري والمفاهيمي لعجز الموازنة

يعد عجز الموازنة واحدة من اهم المشاكل التي تواجه واضع السياسة المالية بالدولة ومنفذها على حد سواء اذ يعبر عن عدم تخصيص موارد التنمية الاقتصادية والبشرية في الدولة في عام العجز والاعوام اللاحقة وذلك لالتزام الدولة بتغطية ذلك العجز من موارد الدولة المقبلة على حساب اوجه الانفاق والتنمية المستقبلية.

اولاً: مفهوم عجز الموازنة

قبل التعرف على مفهوم عجز الموازنة لابد من تعريف الموازنة العامة اذ تعرف بانها برنامج مالي للسنة المالية القادمة تستطيع من خلالها الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، (مرسي، ٢٠٢١، ٣٦٨)، كما يشير إلى الحالة التي تتجاوز فيها النفقات العامة الإيرادات العامة خلال فترة زمنية محددة، (عبد الرزاق،٢٠٠١، ١١٩).

يعرف عجز الموازنة بأنه ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث بشكل عام على مستوى الدول المختلفة، فعندما يزيد الانفاق الحكومي عن الايرادات الموجودة وهو ناتج عن سوء تخطيط او تقدير الحكومة، (مرسي، ٢٠١٩، ١٢)، وعرف أيضا بأنه فائض النفقات النهائية على الايرادات النهائية او هو عبارة عن رصيد موازني سالب إذا تكون نفقات الدولة اعلى من إيراداتها، (يونس، ٢٠١٢، ٣).

او هي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الانفاق العام اذ تقوم الدولة بإصدار النقود من اجل تمويل المشروعات المخططة للموازنة وتخطي ورائها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الانفاق العام وتنشيط الطلب الكلي، (يونس، ٢٠١٢، ٤).

جدول رقم (١) تطور عجز الموازنة ونموهِ

السنوات	عجز او فائض الموازنة	معدل النمو
2000	365666	*****
2001	790481	116.2
2002	547160	30.8
2003	163798	70.1-
2004	12000000	7,226.2
2005	70000000	483.3
2006	50000000	28.6
2007	5600000	88.8
2008	9700000	73.2
2009	9100000	6.2-
2010	19000000	108.8
2011	23000000	21.1
2012	13000000	-43.5
2013	1600000	-87.7
2014	19000000	1,087.5
2015	24000000	26.3
2016	25000000	4.2
2017	1.93206	-100.0
2018	2825.7	146,199
2019	20.2666	-99.3
2020	19.6738	-2.9
2021	6.2318	-68.3
2022	12.9528	107.9
2023	9.59233	-25.9
2024	4100000	42,734

الجدول رقم (١) من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

شهد العجز ارتفاعاً عام ٢٠٠١ بنسبة (١١٦.٢٪) ثم انخفاضاً حاداً عام ٢٠٠٣ بنسبة (-٧٠.١٪)، حيث يعكس هذا التراجع انخفاض الإنفاق الحكومي خلال فترة الحصار الاقتصادي على العراق، ثم سجل العجز قفزات استثنائية عام ٢٠٠٤ بنسبة (٧,٢٢٦.٢٪) وعام ٢٠٠٥ بنسبة (٤٨٣.٣٪)، يعود ذلك إلى زيادة الإنفاق الحكومي لإعادة الإعمار بعد سقوط النظام السابق، كما تراوحت معدلات النمو بين (-٨٨.٨٪) ٢٠٠٧ و (١٠٨.٨٪) ٢٠١٠، حيث تميزت هذه الفترة بتقلبات حادة نتيجة تغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما سجل العجز ارتفاعاً قياسياً عام ٢٠١٤ بنسبة (١,٠٨٧.٥٪)،

ويعود ذلك إلى تدهور الأوضاع الأمنية والحرب ضد التنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط، ثم شهدت هذه الفترة تبايناً كبيراً في معدلات النمو، كما سجلت أعلى معدل نمو عام ٢٠١٨ بنسبة (١٤٦,١٩٩٪) وأدنى معدل عام ٢٠١٧ بنسبة (-١٠٠.٠٪)، ومن عاد العجز للارتفاع عام ٢٠٢٤ بنسبة (٤٢,٧٣٤٪).

يظهر تحليل عجز الموازنة في العراق تأثراً كبيراً بالعوامل الخارجية (أسعار النفط) والداخلية (الإنفاق الحكومي والأوضاع الأمنية)، أذ تعكس التقلبات الكبيرة في معدلات العجز اختلال المالية العامة والاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، مما يستدعي تنويع مصادر الدخل وترشيد الإنفاق لتحقيق استدامة مالية، ويتخذ هذا العجز شكلين رئيسين هما : الأول عجز هيكلي ناتج عن ضعف القدرة الإنتاجية للدولة وعدم تلاحم نمو الإيرادات مع تزايد النفقات، والثاني عجز مؤقت ينتج عن تبني سياسات معينة كالسياسات التوسعية الهادفة لتحفيز الاقتصاد، ومن أبرز أسباب العجز :الأزمات الاقتصادية التي تستدعي تدخل الحكومة عبر زيادة الإنفاق، وازدياد الأعباء المالية على الدولة نتيجة توسع الجهاز الإداري وزيادة النفقات العسكرية والتحويلية، فضلاً عن تراجع الإيرادات العامة سواء بسبب اختلال النظام الضريبي أو تقلب أسعار المواد الأولية.(عبد المجيد، ٢٠٠٣، ٢٠٧).

ثانياً: عوامل عجز الموازنة: هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي الى حصول عجز في الموازنة العامة منها تتعلق بالنفقات والآخر متعلق بانخفاض الإيرادات ومن هذه العوامل:

١. **النفقات العامة** (هانشي، ٢٠١٩، ١٦) ان زيادة النشاط الاقتصادي للدولة ادى الى زيادة النفقات العامة ومن اهم العوامل التي ادت الى زيادة النفقات العامة هي:

أ. نمو النفقات العامة بسبب زيادة تكاليف الدين العام.

ب. زيادة الانفاق العام الاستهلاكي فضلا عن الدعم السلعي والانتاجي.

ت. زيادة الانفاق العسكري.

٢. **الإيرادات العامة:** (الاقتصاد العربي، ٢٠٢١، ٢-١) (عبد الله، البشاري، علي ،٢٠٢٥، ٦٧٢-٦٨٦.)

هناك مجموعة من العوامل التي ادت الى قصور الإيرادات العامة والتي يمكن ايجازها بـ:

أ. زيادة حالة التهرب الضريبي.

ب. انخفاض حصيلة الضرائب نتيجة لانخفاض مستويات الدخل وانخفاض النمو الاقتصادي فضلا عن الإعفاءات والمزايا الضريبية.

ت. وجود ركود اقتصادي او النمو البطيء لاقتصاد الدولة، مما يؤدي الى انخفاض الإيرادات الضريبية فضلا عن قيام الدولة بخدمات الرعاية الاجتماعية مثل دعم الدخل واعانات البطالة وغيرها من المساعدات الاجتماعية مما يؤدي الى عجز في الموازنة العامة.

ث. الديموغرافية مثل شيخوخة السكان التي تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي فضلا عن الزيادة في عدد السكان بسرعة اذ يؤدي الى المزيد من الضغط على الحكومة لتمويل السلع والخدمات الاساسية مما يسبب العجز للموازنة للدولة.

ثالثاً: كيفية علاج العجز في الموازنة

من اجل تخفيض العجز في الموازنة تلجأ الحكومة الى العديد من السياسات وذلك لآن عجز الموازنة يمثل ظاهرة مركبة ومعقدة ولا يجوز ارجاعها الى سبب واحد اذ ان هناك شبكة معقدة من العوامل والمؤثرات التي تسهم في حدوث هذا العجز، ويضم الفكر التنموي في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصادات النامية ستة ادوات رئيسة هي (ماجدة شلبي، ٢٠١٦، ٢-١)، (اسماعيل، ٢٠٠٥، ٩٠):

١. الترتيب الاقتصادي لأولويات الانفاق العام.
٢. الكفاءة الاقتصادية في الانفاق العام.
٣. السيطرة والادارة الفعالة على الدين العام الداخلي والخارجي وعلى اعباء خدمته.
٤. تنفيذ منظومة ضريبية متكاملة تعتمد على اصلاح النظام الضريبي وتنمية موارده ورفع كفاءة كوادره.
٥. تنمية الموارد غير الضريبية من خلال تنمية الرسوم واصلاح الهياكل التمويلية للهيآت الاقتصادية.

رابعاً: عجز الموازنة في الفكر الاقتصادي

يمثل عجز الموازنة أحد القضايا التي لاقت اهتمام المدارس الاقتصادية ولاتزال قضية عجز الموازنة أحد القضايا التي تشغل الاقتصاديين واصحاب السياسة.

١. **المدرسة الكلاسيكية وعجز الموازنة:** تبنى الكلاسيك مبد توازن الموازنة العامة للدولة وعدم اللجوء الى عجز الموازنة العامة للأسباب الآتية:

أ. اقتراض الحكومة لا يضيف طاقة انتاجية وهو يمثل سحب من موارد القطاع الخاص للأنفاق على الاستهلاك الحكومي،

ب. يساهم في نمو الانفاق الحكومي مما يؤدي الى الضغط على دافعي الضرائب لزيادة الحصيلة الضريبية.

ت. وجود عجز مالي يؤدي الى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار، (علي، ٢٠١٥، ٥).

ث. ان الاعتماد على التمويل عن طريق القرض وليس الضريبة يعد خروج عن مبدأ الحياد ومزاحمة الافراد في الحصول على رؤوس الاموال فضلا عن تعارضه مع فلسفة التقليدين الخاصة بعدالة توزيع الاعباء المالية العامة، فالقرض عند التقليدين ضريبة مؤجلة تتحملها الاجيال القادمة التي سيقع عليها مسؤولية سداد القرض (جمعة، وآخرون، د. ت.،٢) وبهذا لا يسمح الفكر الكلاسيكي بحدوث العجز في الموازنة وهذا هو مبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

٢. **المدرسة الكينزية وعجز الموازنة**

تعرضت الاقتصادات الرأسمالية لآزمة اقتصادية زعزعت دعائمها وحطمت وسائل الانتاج فيها فضلا عن تعرض الملايين من عمالها للبطالة ، وبذلك اتجهت الافكار الى ضرورة تدخل الدولة للحيلولة دون انهيار النظام الرأسمالي مما فسح المجال لعالم الاقتصادي الإنكليزي (جون مانيارد كينز) والذي دعا الى ضرورة تدخل الدولة لتحقيق التشغيل الكامل عن طريق التأثير في مكونات الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري فهي لم تعد تهدف الى الغرض المالي فقط وانما تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى مرتفع من التوظف.(يونس، ٢٠٢٠، ١٠)، وقد بين كينز عدم الالتزام بمبدأ توازن الموازنة وان عجز الموازنة يكون مرغوبا به طالما يؤدي الى مستوى التشغيل والناتج ويؤمن بفاعلية الموازنة العامة وبإمكانية عجز الموازنة العامة في سبيل تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني. (عثماني وسمير،٢٠١٧، ٦)

المبحث الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي لعرض النقد

اولاً: مفاهيم عرض النقد

يتم تعريف عرض النقد على أنه احتياطيات البنوك والنقد الذي تحتفظ به الجهات خارج المصرفية، ويشير إلى نقود عالية الأداء، حيث أن كل زيادة في القاعدة النقدية تؤدي إلى زيادة وحدة واحدة في عرض النقد، ويسمى التغير في عرض النقد بـ المضاعف النقدي (Money Multiplier). (علاي، واخرون، ٢٠٢٤، ٨) وهناك عدة مفاهيم لعرض النقد منها:

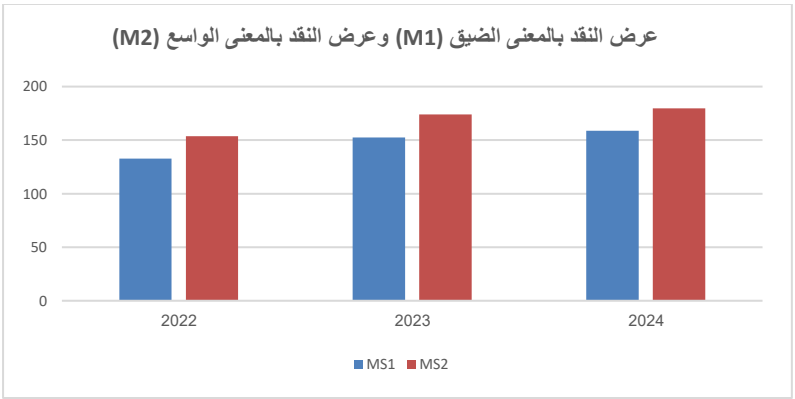
١. يقصد بعرض النقد تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها، (ماضوي وايمان، ٢٠١٦، ١٠). وعرفت الكتلة النقدية بأنها الكمية من النقود التي تمثل كل وسائل الدفع بجميع أنواعها والتي تتحدد من قبل السلطة النقدية خلال فترة زمنية معينة، (مختاري، واخرون، ٢٠٢١، ٥٤).
٢. يعرف عرض النقد بأنه مجموع النقود ذات القوة الشرائية المباشرة، أي القدرة على التحول المباشر إلى جميع السلع والخدمات المعروضة للتبادل، (سلمان، واخرون، ٢٠٢٣، ٢٧٥).
٣. كما يُعرّف بأنه كمية النقود المتوفرة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، والتي تُحددها السلطات النقدية (البنك المركزي العراقي) بهدف التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، (محمد، ٢٠١٨، ٥).
٤. وعرف بانه احتياطيات البنوك والنقد الذي تحتفظ به الجهات غير المصرفية وغالبا ما يشار الى ارض النقد على انه اموال عالية الاداء لان كل زيادة في القاعدة النقدية تؤدي الى زيادة وحدة واحدة في عرض النقود ويسمى التغير في عرض النقود بالمضاعف النقدي، (علي وموسى، ٢٠٢٤، ٤)،

٥. ويعرف بانه مجموع وسائل الدفع المتاحة للمجتمع خلال فتره زمنيه معينه اي انه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول التي تكون بحوزة الافراد والمؤسسات والشركات المختلفة، (عبد الله وعلى وسليم، ٢٠١٩، ٤).

٦. وعرفه ايضاً (سلمان وعذافة، ٢٠١٩، ٢٠٢٣) على انه كميه النقود المتداولة في مجتمع معين والتي تمثل كافة وسائل الدفع المختلفة التي يتم تحديدها من قبل السلطة النقدية خلال فتره زمنيه معينه، ،من خلال ذلك يمكن التمييز بين ثلاثة مفاهيم أساسية لعرض النقد وهي: الاول (المجمع M1 الذي يشمل النقد القانوني المتداول) ومضافًا إليه الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية ومراكز الشيكات البريدية والخزينة العامة، وتتصف هذه الودائع بسيولة عالية جدًا، الثاني المجمعM2 الذي يضيف إلى M1الودائع لأجل، ويعتبر أفضل المجمعات النقدية لتأثيره على الحركة الاقتصادية والتضخم، والثالث المجمع M3 الذي يضم إلى M2 الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية وسندات وأذون الخزينة العامة (بن علي ، ٢٠٠٤، ٣٥)، (الأعرجي، ٢٠٢١، ٩٣).

اولاً: تطور عرض النقد

يبدو من الضروري قبل دراسة العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقد ان نبين مدى التطور الحاصل في عرض النقود بالمعنى الضيق او الواسع في الاقتصاد العراقي خلال فترة معينة، والشكل الاتي يوضح هذا التطور.



شكل رقم (١) تطور عرض النقد بشكليه الضيق والواسع

سجل عرض النقد بالمعنى الضيق في العراق نمواً بنسبة (٤.١٪) في الفصل الثالث من عام ٢٠٢٤، إذ بلغت قيمته (١٥٨.٦) تريليون دينار، مقارنةً بقيمته البالغة (١٥٢.٤) تريليون دينار في الفصل الثالث من عام ٢٠٢٣. في المقابل سجل عرض النقد بالمعنى الواسع في العراق نمواً بنسبة (٣.٣٪) في الفصل الثالث من عام ٢٠٢٤، إذ بلغت قيمته (١٧٩.٨) تريليون دينار، مقارنةً بقيمتهُ البالغة (١٧٣.٩)

تريليون دينار في الفصل الثالث من عام ٢٠٢٣. (البنك المركزي العراقي المؤشرات الإيجابية للفصل الثالث من عام ٢٠٢٤).

ثانياً: النظريات المفسرة لعرض النقد (مجيد، ٢٠١٨، ص٧٤-٧٦)

١. المدرسة الكلاسيكية (فيشر): يعتقد أن التغير في عرض النقد هو السبب الرئيسي في تقلب مستوى الإنتاج والعمالة في الأجل القصير، وتقلبات الأسعار في الأجل الطويل.

٢. المدرسة الكينزية: ترى أن زيادة عرض النقد في حالة دون مستوى التشغيل الكامل يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، أما في حالة الاستخدام الكامل فزيادة عرض النقد تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

٣. المدرسة النقدية (فريدمان) :تعتقد أن هناك علاقة تأثير تنتقل من عرض النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتعطي لعرض النقد دوراً محورياً في تحقيق النمو الاقتصادي في المدى القصير، أما في المدى الطويل فيتحدد النمو بعوامل حقيقية.

ثالثاً: مكونات عرض النقد (الحلاق والعجلوني ،٢٠١٦، ٧٤-٧٥.)

١. **عرض النقد بالمعنى الضيق M1**: هو عباره عن وسائل دفع سائلة وضعت تحت تصرف الافراد والمؤسسات وتشمل الاوراق النقدية والنقود المعدنية ومختلف الودائع تحت الطلب اذ تتصف هذه الودائع بالسيولة عالية جدا. **وهو يتكون من عنصرين أساسيين**

أ. العملة المتداولة لدى الجمهور (CC): وتشمل الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية في أيدي الأفراد والمؤسسات خارج الجهاز المصرفي.

ب. الودائع تحت الطلب (DD): الودائع الجارية في المصارف التجارية التي يمكن سحبها فوراً دون قيود (بشيكات أو بطاقات مصرفية).

الصيغة الرياضية: M1 = CC + DD

٢. **عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)**: يعد هذا المفهوم اشمل واوسع من المفهوم السابق اذ يتكون من وسائل الدفع غير السائلة التي لا يمكن استعمالها مباشره كوسائل دفع والتي تتمثل بالودائع لأجل والودائع بأخطار او اشعار والودائع الدفترية وسندات الصندوق، **ويتكون من عنصرين هما:**

أ. عرض النقد بالمعنى الضيق :m1 العملة المتداولة + الودائع تحت الطلب

ب. شبه النقود (T): وتشمل: (الودائع لأجل (Time Deposits))، و(ودائع الادخار Saving Deposits).

الصيغة الرياضية: M2 = M1 + T (محمد، ٢٠١٨، ٥)

٣. **عرض النقد بالمعنى الاوسع:** يعرف عرض النقد بالمعنى الاوسع باسم السيولة المحلية فهو يعد أكبر الانواع اذ يضم اضافه الى الانواع السابقة من مفاهيم عرض النقل الودائع لأجل المؤسسات المالية غير المصرفية والتي تتمثل في اجمالي الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط وكذلك سندات الخزينة العمومية سواء كانت سندات مكتسبه او سندات على الوثائق.

جدول رقم (٢) معدل نمو عرض النقد بالمعنى الضيق M1

وبالمعنى الواسع M2 في العراق.

	معدل نمو عرض النقد بالمعنى الضيق m1		معدل نمو عرض النقد بالمعنى الواسع M2	
السنة	عرض النقد M1	معدل النمو %	عرض النقد M2	معدل النمو %
2004	10,148,626	***	12,254,000	****
2005	11,399,125	12.3	14,684,000	20
2006	15,460,060	35.6	21,080,000	44
2007	21,721,167	40.5	26,956,000	28
2008	28,189,934	29.8	34,920,000	30
2009	37,300,030	32.3	45,438,000	30
2010	51,743,489	38.7	60,386,000	33
2011	62,473,929	20.7	72,178,000	20
2012	63,735,871	2.0	75,466,000	5
2013	73,830,964	15.8	87,679,000	16
2014	72,962,448	-1.2	90,728,000	3
2015	65,435,425	-10.3	82,595,000	-9
2016	70,733,027	8.1	88,082,000	7
2017	71,161,551	0.6	89,441,000	2
2018	77,828,984	9.4	95,390,000	7
2019	86,771,000	11.5	103,441,00	8
2020	103,353,000	19.1	115,77,222	12
2021	119,944,000	16.0	119,944,017	4
2022	150,000,000	25.1	146,487,925	27
2023	165,612,000	10.4	160,318,372	14
2024	153,000,000	-7.6	152,860,478	8

الجدول رقم (٢) من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

تم احتساب معدل النمو من خلال المعادلة : $\frac{\text{السنة السابقة}-\text{السنة اللاحقة}}{\text{السنة السابقة}} * 100$

Regional Studies Journal, Vol.20, No.70, October 2026 (359-402)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

- **شهد عرض النقد بالمعنى الضيق M1** في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) ارتفاعاً مستمراً في قيمته الاسمية، حيث ارتفع من ١٠.١ مليار دينار عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ٨٦.٨ مليار دينار عام ٢٠١٨، محققاً بذلك إجمالي زيادة بلغ حوالي ٧٦.٧ مليار دينار خلال ١٤ سنة، كما سجلت معدلات النمو السنوية تفاوتاً كبيراً، حيث تراوحت بين أعلى معدل نمو بلغ ٩٦٪ عام ٢٠٠٦، وأدنى معدل نمو بلغ -٢٣٪ عام ٢٠٠٥. كما شهدت الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠) تسارعاً كبيراً في معدلات النمو، في حين اتسمت الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) بالتباطؤ حيث سجلت معدلات نمو منخفضة أو سلبية، ثم اخذ الامر اتجاهاً تصاعدياً قوياً، حيث تضاعفت القيمة تقريباً من ٧٧.٨ مليار عام ٢٠١٨ إلى ١٥٣ مليار عام ٢٠٢٤، محققة نمواً تراكمياً بلغ ٩٦.٧٪. بلغت الذروة عام ٢٠٢٣ عند ١٦٥.٦ مليار، يليها انخفاض طفيف عام ٢٠٢٤. يعكس هذا التوسع الكبير في الكتلة النقدية بالمعنى الضيق في الاقتصاد العراقي، مع التأكيد على أن معدلات النمو المرتفعة قد تحمل مؤشرات تضخمية تحتاج إلى متابعة دقيقة من قبل البنك المركزي.
- **وشهد عرض النقد بالمعنى الواسع M2** في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) ارتفاعاً مستمراً في قيمته الاسمية، حيث ارتفع من ١٢.٣ مليار دينار عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ١٠٣.٤ مليار دينار عام ٢٠١٨، محققاً بذلك إجمالي زيادة بلغ حوالي ٩١.١ مليار دينار خلال ١٤ سنة، كما سجلت معدلات النمو السنوية تفاوتاً ملحوظاً، حيث تراوحت بين أعلى معدل نمو بلغ ٤٠٪ عام ٢٠٠٦، وأدنى معدل نمو بلغ -٩٪ عام ٢٠١٤. كما شهدت الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١) تسارعاً كبيراً في معدلات النمو حيث تراوحت بين ٢٠٪ و٤٠٪، في حين اتسمت الفترة (٢٠١٢-٢٠١٨) بالتباطؤ النسبي حيث تراجعت معدلات النمو إلى ما بين ٢٪ و١٦٪، كما سجلت معدلات النمو السنوية تفاوتاً ملحوظاً خلال فترة (٢٠١٩-٢٠٢٤)، حيث تراوحت بين أعلى معدل نمو بلغ ٢٧٪ عام ٢٠٢٢، وأدنى معدل نمو بلغ ٤٪ عام ٢٠٢١. وشهد عام ٢٠٢٠ نمواً بنسبة ١٢٪، في حين بلغ معدل النمو ١٤٪ عام ٢٠٢٣، واستقر عند ٨٪ عام ٢٠٢٤.

جدول رقم (٣) تحليل عجز الموازنة وعرض النقد بشقيه الضيق والواسع في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢٤

السنة	عرض النقد بالمعنى الضيق m1	عرض النقد بالمعنى الواسع m2	عجز الموانة bbd
2000	3,013.6	7,070.3	65.6

2001	5,773.6	7,954.9	790.4
2002	10,148.6	8,208.8	547.1
2003	11,399.1	8,847.0	163.7
2004	15,460.0	16,321.0	12,000.0
2005	26,519.5	32,502.0	-7,000.0
2006	35,004.7	41,864.0	-5,000.0
2007	48,132.6	57,110.0	5,600.0
2008	59,791.3	71,000.0	9,700.0
2009	66,335.0	81,000.0	-9,100.0
2010	75,644.1	92,000.0	-19,000.0
2011	77,774.5	98,000.0	-23,000.0
2012	81,160.4	108,162.0	-13,000.0
2013	84,045.3	113,314.0	-1,600.0
2014	86,171.1	118,348.0	-19,000.0
2015	87,468.8	122,253.0	-24,000.0
2016	89,535.9	128,321.0	-25,000.0
2017	99,135.0	138,347.0	-19,320.6
2018	115,772.2	153,374.0	2,825.7
2019	119,944.2	162,455.0	-20,266.6
2020	118,344.6	162,293.0	-19,673.8
2021	130,160.3	171,900.0	-6,231.8
2022	142,158.6	188,941.0	12,952.8
2023	148,160.3	196,685.0	-9,592.3
2024	152,158.6	201,873.0	-4,100.0

الجدول رقم (٣) من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

يشير الجدول رقم (٣) بداية ما بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٢ اتسمت هذه السنوات بضعف شديد في حجم الموازنة والكتلة النقدية بسبب ظروف الحصار الشامل واقتصار التجارة على برنامج النفط مقابل الغذاء، أذ كان التمويل المالي متواضعاً والسيولة النقدية محدودة، اما في عام ٢٠٠٣ سنة الحرب والجمود المالي؛ انخفض فائض الموازنة بشكل حاد ليصل إلى (١٦٣.٧ مليار)، بينما ارتفع M1 نتيجة لجوء الأفراد لاكتناز الأموال السائلة خوفاً من ظروف عدم اليقين وفي ٢٠٠٤ سنة الصدمة الهيكلية التاريخية، قفزت الإيرادات المالية ليرتفع حجم الموازنة إلى (١٢,٠٠٠ مليار)، مما أدى فوراً إلى تضاعف عرض النقد الواسع M2 ليتجاوز (١٦,٣٢١ مليار) نتيجة بدء إعادة تدوير الأموال وبناء الاحتياطيات وتأسيس الدينار

العراقي الجديد، اما في عامي 2008 – 2007 أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية إلى تحقيق فوائض مالية ممتازة في الموازنة (٥,٦٠٠ و ٩,٧٠٠ مليار)، وهو ما انعكس بشكل فوري على ارتفاع السيولة الفورية M1لتصل إلى قرابة ٦٠ ألف مليار دينار، وتوسع طردي في M2نتيجة انتعاش الحركة التجارية. وفي عامي 2010 – 2009 تأثر العراق بتداعيات الأزمة المالية العالمية وهبوط أسعار النفط، مما تسبب في عودة الموازنة لتسجيل عجز متزايد وصل إلى (–١٩,٠٠٠ مليار) عام ٢٠١٠. هذا العجز دفع البنك المركزي لزيادة حجم المعروض النقدي الإجمالي M2 ليصل إلى ٩٢ ألف مليار بهدف توفير السيولة المحلية للاقتصاد وضمان استمرار الإنفاق الحكومي.

تميز هذا العقد بتعرض الاقتصاد العراقي لأخطر صدمتين: الحرب ضد الإرهاب (داعش) عام ٢٠١٤، وصدمة انهيار أسعار النفط العالمية، ثم أزمة جائحة كورونا عام ٢٠٢٠، اما في عامي 2014 2016 – شهدت هذه مرحلة التمويل بالعجز حيث دخل العراق في عجز مالي تاريخي مستمر لثلاث سنوات متتالية بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتكاليف الحرب الباهظة ، اما في عام 2020 فقد ظهرت أزمة الجائحة (كوفيد ١٩) والإصدار النقدي الجديد، ودة عجز الموازنة ليتعمق بشدة عند (–١٩,٦٧٣.٨ مليار) نتيجة انهيار أسعار النفط وإغلاق الأسواق، مما دفع الدولة مجدداً لامتصاص السيولة والاعتماد الإقراضي لتمويل الرواتب، فاستقرت الكتلة النقدية الواسعة عند ذروتها دون تراجع حاد بفضل هذا الدعم النقدي.

وأخيرا ما بين عامي ٢٠٢١–٢٠٢٤ شكلت هذه السنوات مرحلة إعادة الانضباط وتفعيل أدوات الرقابة المصرفية والامتثال الدولي لمنع تهريب العملة، إلى جانب تعديل سعر الصرف الرسمي للدينار، ففي عام 2021بالرغم من استمرار عجز الموازنة بحدود (–٦,٢٣١.٨ مليار)، إلا أن هذا العام شهد إعادة هيكلة نقدية كبرى عبر تغيير سعر صرف الدينار العراقي، مما سمح لـ M2 بالارتفاع والنمو ليتجاوز (١٧١ ألف مليار) مع لجوء الأفراد لحفظ مدخراتهم بالعملة المحلية في المصارف.

المبحث الرابع

توصيف النموذج والاختبارات الاقتصادية والإحصائية قيد الدراسة

يمثل التحليل القياسي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها البحث العلمي في اختبار فرضياته والتحقق من صحة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات قيد الدراسة، فمن خلال الأدوات القياسية الحديثة يمكن تحويل الظواهر الاقتصادية من مجرد وصف نظري إلى قياس كمي دقيق يعكس طبيعة وقوة العلاقات بين المتغيرات، مما يسهم في الوصول إلى استنتاجات علمية موضوعية قابلة للتعميم، وانطلاقاً من أهمية الجانب التطبيقي في البحوث الاقتصادية، ويتناول هذا المبحث الجانب القياسي للعلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقد بمفهوميه الضيق (M1) والواسع (M2) في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)، ويهدف هذا المبحث إلى اختبار الفرضيات التي تم صياغتها في الإطار النظري للبحث، وذلك من خلال: تحليل استقراريه السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة (ADF)، قياس العلاقة التبادلية بين المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (VAR)، و تحديد الفجوات الزمنية (Lags) التي تظهر فيها العلاقات بين المتغيرات، واختبار معنوية المعاملات عند مستويات الثقة المختلفة.

أولا: النموذج الاقتصادي والتعريف بمتغيرات الدراسة ومصادرها

لتوضيح تأثير المتغيرات المستقلة (عجز الموازنة، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي)، على المتغير التابع (عرض النقد) تم استخدام النموذج القياسي الآتي إضافة الى التوصيف النظري لمتغيرات النموذج موضوع البحث، حيث تمثلت العلاقة الوظيفية بين المتغير التابع (عرض النقد بمعنييه الضيق والواسع) والمتغيرات المستقلة وهي كلاً من (عجز الموازنة وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي)، بالمعادلة التالية:

$$M = f\ (BBD, EXG, GDB)$$

والصيغة القياسية الخطية:

$$\mathrm{bbd_t} = \mathrm{a_0} + \mathrm{a_1 m1_t} + \mathrm{a_2 m2_t} + \mu t$$

حيث ان:

$\mathrm{BBD_t}$: عجز الموازنة في السنة t

$\mathrm{M1_t}$: عرض النقد بالمعنى الضيق في السنة t

$\mathrm{M2_t}$: عرض النقد بالمعنى الواسع في السنة t

$\mathrm{a_0}$: الحد الثابت

$a_1 a_2$: معاملات الانحدار الجزئي

Mt: حد الخطأ العشوائي

Var الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية

$$BBD_t = \gamma_0 + \sum_{i-1}^{k} \gamma 1_i \, BBD_{t-i} + \sum_{i-1}^{k} \gamma 2_i \, M1_{t-i} + \sum_{i-1}^{k} \gamma 3_i \, M2_{t-i} + vt$$

k: عدد الفجوات الزمنية المثلى (Lags) BBD_{t-i}

: قيم عجز الموازنة المبطأة

$M1_{t-i}, M2_{t-i}$: قيم عرض النقد المبطأة $y1_i, y2_i, y3_i$

: معاملات الانحدار

الجدول رقم (٤) شرح المتغيرات قيد البحث

اسم المتغير	عناوين المتغيرات	الصيغة
Money supply 1	عرض النقد بمعناه الضيق	M1
Money supply 2	عرض النقد بمعناه الواسع	M2
budget deficit	عجز الموازنة	BDD
exchange rate	سعر الصرف	EXG
gross domestic product	الناتج المحلي الإجمالي	GDB

الجدول رقم (٤) من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة

ثانياً: الاختبارات الاقتصادية

الجدول رقم (٥) اختبار جذر الوحدة

Prob of Unit Root Test		
Variable	**At Level**	**1 Difference**
M1	0.2577	0.0287
M2	0.1172	0.0371
BBD	0.0601	0.0080
GDB	0.0000	0.0001
EXG	0.0000	0.0000

جدول رقم (٥) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

يتضح من الجدول (٥) أعلاه والمتضمن اختبار (Augmented Dickey-Fuller) الخاص بفحص الاستقرارية وجذر الوحدة للمتغيرات قيد البحث ووفق معيار (أكاكي) حيث تبين ان بعضاً من المتغيرات كان غير مستقر عند المستوى وبعد اخذ الفروق الأولى للمتغيرات وصلت لحالة الاستقرار وذلك

بدلالة القيمة الاحتمالية (p-value)، المرافقة لكل متغير والتي ظهرت قيمتها اقل من (0.05%)، وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تقول بعدم وجود مشكلة جذر الوحدة.

الاختبارات الخاصة في حالة اعتماد عرض النقد M1 كمتغير تابع

١- الاختبارات الإحصائية:

الجدول رقم (٦) نموذج المتجهات الذاتية (VAR) الخاص بعرض النقد بمعناه الضيق M1

Variables	RMSE	chi2	P > chi2	R^2
M1	1.8e+06	196.245	0.0000	**0.9033**
BBD	1.1e+07	79.1297	0.0000	**0.7903**
EXG	3.7e+08	10.5556	0.2281	**0.3345**
GDB	15.0767	16.1026	0.0409	**0.4340**

جدول رقم (6) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

يشير الجدول (٦) أعلاه الخاص بفحص المتغيرات قيد البحث وقوتها التفسيرية فيما بينها وقياس مدى قوة النموذج اقتصادياً وكالاتي:

اولاً: عرض النقد بالمعنى الضيق m1

١. القيمة التفسيرية المرتفعة لمعامل التحديد R^2 والخاص بمتغير عرض النقد وهذا يعني ان النموذج يفسر 90% من التغيرات الحاصلة وان 10% من التغيرات يتم تفسيرها بواسطة متغيرات او قد ترجع عوامل خارج النموذج.

٢. قيمة الاحتمالية p-value والتي بلغت (0.0000)، وهذا يشير الى ان العلاقة ذات دلالة إحصائية عالية جداً لمتغير عرض النقد بالمعنى الضيق وهو يؤثر بشكل كبير في النموذج.

٣. قيمة مربع كاي chi2 والتي بلغت (196.245)، تشير الى وجود علاقة قوية ما بين عرض النقد m1 والمتغيرات الأخرى.

٤. جذر متوسط الخطأ التربيعي rmse منخفض نسبياً، حيث بلغ (1.8e+06)، مما يدل على دقة عالية في تقدير النموذج مع عرض النقد m2.

ثانياً: عجز الموازنة bbd

١. عجز الموازنة: القيمة التفسيرية المرتفعة لمعامل التحديد R^2 والخاص بمتغير عجز الموازنة، وهذا يعني ان المتغير يفسر 79% من التغيرات الحاصلة في النموذج وان ٢١% من التغيرات يتم تفسيرها بواسطة متغيرات أخرى او قد ترجع عوامل خارج النموذج.
٢. قيمة الاحتمالية p-value والتي بلغت (0.0000)، وهذا يشير الى ان العلاقة ذات دلالة إحصائية قوية جداً لمتغير عجز الموازنة وهو يؤثر بشكل كبير في النموذج.
٣. جذر متوسط الخطأ التربيعي rmse مرتفع نسبياً، حيث بلغ (1.1e+07)، مما يدل على ان النموذج جيد نسبياً في تفسير عجز الموازنة bbd.

ثالثاً: سعر الصرفex

١. القيمة التفسيرية لمعامل التحديد R^2 والخاصة بمتغير سعر الصرف، وهذا يعني ان المتغير يفسر 33% من التغيرات الحاصلة في النموذج وان 67% من التغيرات يتم تفسيرها بواسطة متغيرات أخرى او قد ترجع عوامل خارج النموذج.
٢. قيمة الاحتمالية p-value والتي بلغت (0.2281)، وهذا يشير الى ان العلاقة غير دالة احصائياً لمتغير سعر الصرف وهو ذو تأثير ضعيف في النموذج.
٣. جذر متوسط الخطأ التربيعي rmse مرتفع، حيث بلغ (3.7e+08)، مما يدل على ضعف تقدير النموذج مع سعر الصرف.

رابعاً: الناتج المحلي الإجمالي gdb

١. القيمة التفسيرية المتوسطة لمعامل التحديد R^2 والخاص بمتغير سعر الصرف، وهذا يعني ان المتغير يفسر 43% من التغيرات الحاصلة في النموذج وان 57% من التغيرات يتم تفسيرها بواسطة متغيرات أخرى او قد ترجع عوامل خارج النموذج.
٢. قيمة الاحتمالية p-value والتي بلغت (0.0409)، وهذا يشير الى ان العلاقة ذات دلالة إحصائية مقبولة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي وهو يؤثر في النموذج بشكل جيد.
٣. جذر متوسط الخطأ التربيعي rmse مرتفع جداً، حيث بلغ (15.0767)، مما يدل على ضعف تقدير النموذج.

٢- **الاختبارات الاقتصادية:** الاختبارات الخاصة في حالة اعتماد عرض النقد m2 كمتغير تابع :

الجدول رقم (٧) نموذج المتجهات الذاتية (VAR) الخاص بعرض النقد بمعناه الواسع M2

Variables	RMSE	chi2	P > chi2	R^2

M2	1.16194	190.4738	0.0000	**0.8923**
BBD	1.1e+07	72.38043	0.0000	**0.7589**
GDB	13.3598	21.74457	0.0054	**0.4860**
EXG	3.4e+08	11.48143	0.1759	**0.3330**

جدول رقم (٧) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

يشير الجدول رقم (٧) أعلاه الخاص بفحص المتغيرات قيد البحث وقوتها التفسيرية فيما بينها وقياس مدى قوة النموذج اقتصادياً وكالاتي:

اولاً: عرض النقد m2

١. القيمة التفسيرية المرتفعة لمعامل التحديد R^2 والخاص بمتغير عرض النقد وهذا يعني ان النموذج يفسر 89% من التغيرات الحاصلة وان 11% من التغيرات يتم تفسيرها بواسطة متغيرات او قد ترجع عوامل خارج النموذج.

٢. قيمة الاحتمالية p-value والتي بلغت (0.0000)، وهذا يشير الى ان العلاقة ذات دلالة إحصائية عالية جداً لمتغير عرض النقد وهو يؤثر بشكل كبير في النموذج.

٣. قيمة مربع كاي chi2 والتي بلغت (190.473)، تشير الى وجود علاقة قوية ما بين عرض النقد m2 والمتغيرات الأخرى.

٤. جذر متوسط الخطأ التربيعي rmse منخفض نسبياً، حيث بلغ (1.1619)، مما يدل على دقة النموذج في تفسير متغير عرض النقد m2.

التفسير الاقتصادي: ان المتغير عرض النقد m2 يتأثر بشدة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى في النموذج، وهذا ما يعكس السياسة النقدية الفعالة، او ان هناك تأثراً قوياً بالسياسة المالية والاقتصادية العامة ويضاف هذا التفسير الى الاستنتاجات وكذلك بقية الاستنتاجات للمتغيرات الأخرى ان وجدت

ثانياً: عجز الموازنة bbd

١. عجز الموازنة: القيمة التفسيرية المرتفعة لمعامل التحديد R^2 والخاص بمتغير عجز الموازنة، وهذا يعني ان المتغير يفسر 75.89% من التغيرات الحاصلة في النموذج وان 24.11% من التغيرات يتم تفسيرها بواسطة متغيرات أخرى او قد ترجع عوامل خارج النموذج.

٢. قيمة الاحتمالية p-value والتي بلغت (0.0000)، وهذا يشير الى ان العلاقة ذات دلالة إحصائية عالية جداً لمتغير عجز الموازنة وهو يؤثر بشكل كبير في النموذج.

٣. جذر متوسط الخطأ التربيعي rmse مرتفع نسبياً، حيث بلغ (1.1e+07)، مما يدل على ان النموذج جيد نسبياً في تفسير عجز الموازنة bbd.

ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي gdb

١. الناتج المحلي الإجمالي gdb: القيمة التفسيرية المرتفعة لمعامل التحديد R^2 والخاص بمتغير الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني ان المتغير يفسر 48% من التغيرات الحاصلة في النموذج وان 52% من التغيرات يتم تفسيرها بواسطة متغيرات أخرى او قد ترجع عوامل خارج النموذج.

٢. قيمة الاحتمالية p-value والتي بلغت (0.0054)، وهذا يشير الى ان العلاقة ذات دلالة إحصائية عالية جداً لمتغير الناتج المحلي الإجمالي وهو يؤثر بشكل كبير في النموذج.

رابعاً: سعر الصرف exg:

١. القيمة التفسيرية المتوسطة لمعامل التحديد R^2 والخاص بمتغير سعر الصرف، وهذا يعني ان المتغير يفسر 33% من التغيرات الحاصلة في النموذج وان 66% من التغيرات يتم تفسيرها بواسطة متغيرات أخرى او قد ترجع عوامل خارج النموذج.

٢. قيمة الاحتمالية p-value والتي بلغت (0.1759)، وهذا يشير الى ان العلاقة ذات دلالة غير إحصائية لمتغير سعر الصرف وهو غالباً لا يؤثر في النموذج بشكل مباشر.

٣. انعدام العلاقة التبادلية ما بين متغير عرض النقد ومتغير سعر الصرف قد يرجع الى عدم كفاية المتغيرات المدرجة ضمن النموذج والتي من الممكن ان تغير علاقة سعر الصرف تجاه عرض النقد.

الخلاصة ان M2 و BBD هما الأكثر تأثراً بالمتغيرات الأخرى، مما يعكس ترابطاً قوياً بين السياسة النقدية والمالية كما ان GDB يتأثر بشكل معتدل، مما يشير إلى أن العوامل النقدية والمالية تؤثر على النمو لكنها ليست العوامل الوحيدة.

تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة وعرض النقد في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢٤

- **عجز الموازنة وعرض النقد بالمعنى الضيق m1**

جدول رقم (٨) نتائج اختبار معايير تحديد فترة الإبطاء الزمني المثلى للنموذج الثنائي (bbd , m1) في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢٤

Lag	LL	LR	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	0 -725.018		4.0e+27	69.2398	69.2614	69.3393
1	1 -707.133	35.77*	1.1e+27*	67.9174	67.9174	67.9822*
2	2 -703.03	8.2054	1.1e+27	67.9076*	68.0156	68.405
3	3 -700.357	5.3466	1.3e+27	68.034	68.1851	68.7303
	4 -696.698	7.3185	1.4e+27	68.0664	68.2608	68.9618

جدول رقم (٨) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

بهدف تحديد فترة الإبطاء الزمني المثلى (Optimal Lag Length) لنموذج المتجهات ذاتية الانحدار (VAR) الثنائي الذي يربط بين عجز الموازنة العامة (BBD) وعرض النقد بمفهومه الضيق (M1) للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢٤)، اذ تم الاستعانة بمجموعة من معايير المفاضلة القياسية المعتمدة إحصائياً.

ويلاحظ من المخرجات الموضحة في الجدول أعلاه، أن كلاً من معيار نسبة احتمال الأرجحية المتسلسل (LR)، ومعيار حتمية الأخطاء المقدرة (FPE)، بالإضافة إلى المعيارين المعلوماتيين (HQIC) ومعيار شوارتز الصارم (SBIC) قد أجمعت كلها على اختيار فترة إبطاء زمني من الدرجة الأولى (Lag 1) كفترة مثلى ومناسبة للنموذج، حيث استقرت علامة النجمة (*) المقابلة لهذه المعايير الأربعة عند هذا السطر. وفي المقابل، أشار معيار آكايكي (AIC) إلى ملاءمة الإبطاء الثاني (Lag 2). وتماشياً مع حجم العينة المحدود وطبيعة البيانات السنوية، ولتجنب مشكلة استنزاف درجات الحرية (Degrees of Freedom) التي قد تؤثر سلباً على كفاءة وقدرة الاختبارات القياسية اللاحقة، تم الاستقرار على اعتماد فترة إبطاء واحدة (Lag 1) كصيغة نهائية لتقدير النموذج واختبار السببية."

جدول رقم (٩) المؤشرات الإحصائية الإجمالية لنموذج المتجهات ذاتية الانحدار (VAR) الثنائي (bbd, m1) في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢٤

Equation	Parms	RMSE	R-sq	chi2	P>chi2
Bbd	5	1.3e+07	0.5394	26.93137	0.0000
m1	5	3.4e+06	0.4748	20.79608	0.0003

جدول رقم (٩) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

تُظهر المؤشرات الإحصائية الإجمالية لتقدير نموذج المتجهات ذاتية الانحدار (VAR) الثنائي للمدة (٢٠٠٢-٢٠٢٤) جدارة قياسية وقوة تفسيرية ملائمة لطبيعة المتغيرات الاقتصادية في العراق، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

معادلة عجز الموازنة (BBD): سجلت المعادلة كفاءة إحصائية عالية بمعنوية إجمالية كاملة عند مستوى أقل من ١٪ إذ بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار كاي تربيع (P>chi2 = 0.0000). كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج (معامل التحديد R^2) حوالي (٠.٥٣٩٤)، مما يعنى أن الإبطاءات الزمنية للمتغيرات الداجنة تفسر ما نسبته ٥٣.٩٪ من التقلبات الحاصلة في عجز الموازنة العامة.

معادلة عرض النقد الضيق (M1): أظهرت المخرجات معنوية إجمالية قوية جداً للمعادلة؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية (P>chi2 = 0.0003) وهي قيمة معنوية عند مستوى ١٪. وجاء معامل التحديد (R^2) بمستوى مقبول بلغ (٠.٤٧٤٨)، مما يشير إلى أن النموذج يمتلك القدرة على تفسير (٤٧.٤٪) من سلوك وحركة السيولة النقدية الضيقة في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

جدول رقم (١٠) مخرجات تقدير المعاملات الفردية لنموذج (VAR) للعلاقة بين متغيري عجز الموازنة وعرض النقد بمفهومه الضيق في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢٤

	Coefficient	Std. err.	Z	P>|z|	[95% conf.	interval]
Bbd						
Bbd						
L1.	.6013032	.2659148	2.26	0.024	.0801198	1.122487
L2.	-.2247408	.1961675	-1.15	0.252	-.6092221	.1597406
m1						
L1.	1.4625	1.057727	1.38	0.167	-.6106072	3.535608
L2.	.5555286	1.261856	0.44	0.660	-1.917664	3.028721
Cons	3783150	3660537	1.03	0.301	-3391370	1.10e+07
m1						
Bbd						
L1.	-.0762901	.0692112	-1.10	0.270	-.2119416	.0593615
L2.	.0202718	.0510577	0.40	0.691	-.0797995	.1203431
m1						
L1.	.45172	.2753011	1.64	0.101	-.0878602	.9913002
L2.	.2538669	.3284308	0.77	0.440	-.3898457	.8975795
Cons	979595.8	952749.9	1.03	0.304	-887759.7	2846951

جدول رقم (١٠) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

تشير المخرجات القياسية إلى أن سلوك عجز الموازنة يتأثر طردياً وبشكل معنوي بسلوكه التاريخي القريب؛ إذ جاء معامل الإبطاء الزمني الأول (L1.bbd) موجباً بقيمة (٠.٦٠١) وبمعنوية إحصائية تقع عند مستوى (٥٪) حيث بلغت قيمته الاحتمالية (٠.٠٢٤). في حين لم يسجل الإبطاء الثاني (L2.bbd) أي تأثير معنوي يذكر. وبالمثل، ظهرت معاملات متغير عرض النقد الضيق لإبطاء السنة الأولى والثانية (L1.m1 و L2.m1) بإشارات موجبة ولكنها غير معنوية إحصائياً، نظراً لارتفاع قيمها الاحتمالية عن حدود الـ ٥٪ المعتمدة.

ويتضح من القسم الثاني للجدول انعدام التأثير المعنوي المباشر لعجز الموازنة العامة في فترتي إبطائه (L1.bbd و L2.bbd) على حجم المعروض النقدي الضيق في الأجل القصير، حيث تجاوزت القيم الاحتمالية مستوى ٥٪. كما ظهر السلوك الذاتي لعرض النقد (L1.m1 و L2.m1) غير معنوي إحصائياً عند المستويات القياسية.

جدول رقم (١١) نتائج اختبار "والد" لسببية جرينجر (Granger Causality)بين المتغيرين M1 , bbd

Equation	Excluded	chi2	> chi2
Bbd	m1	9.5893	0.008
Bbd	ALL	9.5893	0.008
m1	Bbd	1.4014	0.496

m1	ALL	1.4014	0.496

جدول رقم (١١) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

تُظهر المخرجات القياسية لاختبار 'والد' لسببية جرينجر (Granger Causality) المبينة في الجدول أعلاه، تحديداً دقيقاً لاتجاه الروابط السببية في الأجل القصير بين عجز الموازنة العامة وعرض النقد بمفهومه الضيق(M1) ، وذلك وفقاً للآتي:

السببية من عرض النقد الضيق (M1) نحو عجز الموازنة :(BBD) كشفت النتائج عن وجود أثر سببي معنوي قوي؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية الإحصائية للاختبار (Prob > chi2 = 0.008) وهي قيمة معنوية عند مستوى أقل من ١٪، مما يعني رفض فرضية العدم (التي تنفي وجود السببية). ويؤكد ذلك اقتصادياً أن التغيرات الحاصلة في حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي والودائع الجارية تمثل متغيراً قائداً يمتلك قدرة تنبؤية على تفسير وتوجيه مسارات عجز الموازنة العامة في العراق لاحقاً.

السببية من عجز الموازنة (BBD) نحو عرض النقد الضيق :(M1) في المقابل، أظهرت المؤشرات القياسية انعداماً تاماً لأي أثر سببي رجعي؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية مستوى مرتفعاً سجل(0.496) ، وهي أكبر بكثير من مستوى المعنوية المعتمد ٥٪، مما يوجب قبول فرضية العدم القائلة بأن عجز الموازنة لا يسبب جرينجر في عرض النقد الضيق.

- **عجز الموازنة وعرض النقد بالمعنى الواسع m2**

جدول رقم (١٢) نتائج اختبار معايير تحديد فترة الإبطاء الزمني المثلى للنموذج الثنائي (bbd , m2)

Lag	LL	LR	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	-403.645		2.1e+14	38.6328	38.6544	38.7323
1	-396.686	13.918	1.6e+14	38.351	38.4158	38.6494
2	-384.191	24.99*	7.0e+13*	37.542*	37.6499*	38.0394*
3	-381.289	5.8026	8.1e+13	37.6466	37.7977	38.3429
4	-379.85	2.879	1.1e+14	37.8905	38.0848	38.7858

جدول رقم (١٢) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

نتائج اختبار معايير تحديد فترة الإبطاء الزمني المثلى للنموذج الثنائي (BBD , M2) بهدف تحديد رتبة الإبطاء الزمني المثلى (Optimal Lag Length) لنموذج المتجهات ذاتية الانحدار (VAR)

الثنائي الذي يربط بين عجز الموازنة العامة (bbd) وعرض النقد بمفهومه الواسع (m2) للمدة (٢٠٠٢-٢٠٢٤)، تم تطبيق معايير المفاضلة القياسية المعتمدة إحصائياً. ويلاحظ من المخرجات القياسية الموضحة في الجدول أعلاه، وجود إجماع تام ومطلق من قبل جميع المعايير القياسية دون استثناء؛ حيث استقرت علامة النجمة (*) عند فترة الإبطاء الزمني من الدرجة الثانية (Lag 2) لكل من: معيار نسبة احتمال الأرجحية المتسلسل (LR)، ومعيار حتمية الأخطاء المقدرة (FPE)، بالإضافة إلى المعايير المعلوماتية الثلاثة (AIC) و(HQIC) ومعيار شوارتز الصارم (SBIC).وبناءً على هذا التأكيد الإحصائي الجماعي، تم الاستقرار وبشكل قاطع على اعتماد فترتي إبطاء (Lag 2) كبنية هيكلية نهائية لتقدير نموذج VAR واختبار السببية اللاحق في الشق المتعلق بعرض النقد الواسع، مما يشير إلى أن الآثار والموجات الارتدادية المتبادلة بين السيولة الواسعة والموازنة العامة في الاقتصاد العراقي تتطلب مدى زمنياً يمتد لسنتين لتتكشف أبعادها القياسية."

جدول رقم (١٣) المؤشرات الإحصائية الإجمالية لنموذج المتجهات ذاتية الانحدار (VAR) الثنائي (bbd , m2)

Equation	Parms	RMSE	R-sq	chi2	P>chi2
Bbd	5	1.0e+07	0.7127	57.06913	0.0000
m2	5	1.57042	0.7470	67.89471	0.0000

جدول رقم (١٣) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

"تُظهر المؤشرات الإحصائية الإجمالية لتقدير نموذج المتجهات ذاتية الانحدار (VAR) الثنائي عند فترة إبطاء من الدرجة الثانية (Lag 2) للمدة (٢٠٠٢-٢٠٢٤) ، كفاءة قياسية فائقة وقوة تفسيرية مرتفعة جداً للعلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقد بمفهومه الواسع(M2) ، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

- **معادلة عجز الموازنة :(bbd)** تمتاز المعادلة بمعنوية إحصائية كاملة وقوية جداً؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية الإجمالية لاختبار كاي تربيع (P>chi2 = 0.0000) وهي معنوية عند مستوى أقل من ١٪. وسجلت القوة التفسيرية (معامل التحديد R2)مستوى مرتفعاً ملحوظاً بلغ(0.7127) ، مما يعني قياسياً أن السلوك الإبطائي للمتغيرات (لعامين سابقين) يمتلك القدرة على تفسير ما نسبته 71.2% من التقلبات الحاصلة في عجز الموازنة العامة في العراق.
- **معادلة عرض النقد الواسع :(m2)** أظهرت النتائج جدارة إحصائية عالية جداً؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية الإجمالية للمعادلة(P>chi2 = 0.0000) ، مصحوبة بمعامل تحديد (R^2) قوي جداً بلغت قيمته .(0.7470) وهذا يشير إلى أن النموذج يفسر ما نسبته 74.7%من حركة وسلوك السيولة

النقدية الواسعة في الاقتصاد العراقي، مما يعكس الترابط الوثيق بين السياستين المالية والنقدية عند أخذ الإبطاءات الزمنية بنظر الاعتبار".

جدول رقم (١٤) مخرجات تقدير المعاملات الفردية لنموذج (VAR) للعلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقد بمفهومه الضيق

	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
Bbd						
Bbd						
L1.	.6176174	.1272571	4.85	0.000	.368198	.8670367
L2.	-.3104224	.1291311	-2.40	0.016	-.5635146	-.0573301
m2						
L1.	6487645	1306267	4.97	0.000	3927408	9047882
L2.	-6264508	1160675	-5.40	0.000	-8539389	-3989628
Cons	1959385	9923585	0.20	0.843	-1.75e+07	2.14e+07
m2						
Bbd						
L1.	-7.63e-10	1.91e-08	-0.04	0.968	-3.83e-08	3.67e-08
L2.	-4.53e-09	1.94e-08	-0.23	0.815	-4.26e-08	3.35e-08
m2						
L1.	.6311202	.1963294	3.21	0.001	.2463216	1.015919
L2.	.0935904	.1744472	0.54	0.592	-.2483198	.4355006
Cons	5.154036	1.491496	3.46	0.001	2.230759	8.077314

جدول رقم (١٤) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

تُظهر نتائج تقدير المعاملات الفردية لنموذج المتجهات ذاتية الانحدار (VAR)عند فترة إبطاء من الدرجة الثانية(Lag 2) ، تفاصيل متباينة وهامة لطبيعة واتجاه العلاقات الديناميكية بين المتغيرات في الأجل القصير، ويمكن تفصيلها كالآتي:

- **تحليل معادلة عجز الموازنة العامة:(bbd)**

يتضح من النتائج أن عجز الموازنة يتأثر معنوياً بسلوكه التاريخي؛ حيث جاءت إشارة معامل الإبطاء الأول (L1.bbd) طردية ومعنوية جداً عند مستوى أقل من ١٪ بمعامل بلغ (0.617) وقيمة احتمالية حاسمة(0.000) ، في حين جاء الإبطاء الثاني (L2.bbd) بإشارة عكسية ومعنوية عند مستوى ٥٪ بمعامل بلغ (-0.310) وقيمة احتمالية(0.016) ، مما يشير إلى وجود آلية تصحيح ذاتية هيكلية في الموازنة العامة بعد مرور عامين.

أما بخصوص متغير السيولة، فقد تبيّن أن عرض النقد بمفهومه الواسع للسنة السابقة (L1.m2) يمتلك أثراً طردياً ضخماً ومعنوياً بالكامل عند مستوى ١٪؛ حيث بلغ معامل التأثير (6487645) وبقيمة احتمالية .(0.000) وعلى العكس من ذلك، ظهر أثر الإبطاء الثاني لعرض النقد الواسع (L2.m2) بإشارة عكسية (سالبة) ومعنوية جداً بلغت (6264508-) وقيمة احتمالية .(0.000) وتفسير ذلك اقتصادياً أن التوسع النقدي بمفهومه الواسع يساهم في تعميق عجز الموازنة بشكل حاد ومباشر في السنة الأولى نتيجة الضغوط التضخمية والطلب المحلي، لتبدأ هذه الآثار بالانحسار تدريجياً وتحقيق توازن عكسي في السنة الثانية.

- **تحليل معادلة عرض النقد الواسع:(M2)**

أشارت نتائج التقدير إلى انعدام الأثر القياسي لعجز الموازنة العامة في فترتي الإبطاء الأول والثاني (L1.bbd و L2.bbd)على حجم المعروض النقدي الواسع؛ حيث جاءت القيم الاحتمالية غير معنوية إطلاقاً وبلغت (0.968) و (0.815) على التوالي، وهي أكبر بكثير من مستوى المعنوية المعتمد ٥٪. وفي المقابل، انحصر التأثير المعنوي داخل هذه المعادلة في السلوك الذاتي لعرض النقد عند إبطائه الأول(L1.m2) ، والذي ظهر طردياً ومعنوياً عند مستوى ١٪ بمعامل بلغ (0.631) وقيمة احتمالية (0.001)."

جدول رقم (١٥) نتائج اختبار "والد" لسببية جرينجر(Granger Causality) بين المتغيرين M2 , bbd

Equation	Excluded	chi2	Prob > chi2
Bbd	m2	29.26	0.000
Bbd	ALL	29.26	0.000
m2	bbd	.08281	0.959
m2	ALL	.08281	0.959

جدول رقم (١٥) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

تُظهر المخرجات القياسية لاختبار 'والد' لسببية جرينجر (Granger Causality) المبينة في الجدول أعلاه، تحديداً دقيقاً لاتجاه الروابط السببية في الأجل القصير بين عجز الموازنة العامة وعرض النقد بمفهومه الواسع(M2) ، وذلك وفقاً للآتي:

- **السببية من عرض النقد الواسع (M2) نحو عجز الموازنة :(bbd)** كشفت النتائج عن وجود أثر سببي معنوي عند مستوى أقل من ١٪؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية الاحصائية للاختبار (Prob > chi2 = 0.000)وهي قيمة صفرية تماماً تقع في منطقة رفض فرضية العدم (التي تزعم عدم وجود سببية). وهذا يؤكد اقتصادياً أن التغيرات الحاصلة في حجم المعروض النقدي الواسع (السيولة المحلية

الشاملة) تمثل متغيراً قائداً يمتلك قدرة تنبؤية عالية على تفسير وتوجيه مسارات عجز الموازنة العامة في العراق لاحقاً.

- **السببية من عجز الموازنة (bbd) نحو عرض النقد الواسع :(m2)** في المقابل، أظهرت المؤشرات القياسية انعداماً تاماً لأي أثر سببي رجعي؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية مستوى مرتفعاً جداً سجل (0.959)، وهي أكبر بكثير من مستويات المعنوية المعتمدة (١٪، ٥٪، ١٠٪)، مما يوجب قبول فرضية العدم القائلة بأن عجز الموازنة لا يسبب جرينجر في عرض النقد الواسع.
- **سعر الصرف وعرض النقد m1**

جدول رقم (١٦) نتائج اختبار معايير تحديد فترة الإبطاء الزمني المثلى لمتغيرين عرض النقد الضيق وسعر الصرف في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢٤

SBIC	HQIC	AIC	FPE	LR	LL	Lag
44.909	44.8311	44.8095	9.9e+16		-468.5	0
44.8369*	**44.6033***	**44.5385***	**7.6e+16***	**13.691***	**-461.654**	**1**
45.141	44.7516	44.6436	8.5e+16	5.7929	-458.758	2
45.512	44.9668	44.8157	1.1e+17	4.3866	-456.565	3
45.9443	45.2433	45.049	1.4e+17	3.0994	-455.015	4

جدول رقم (١٦) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

بهدف ضمان كفاءة تقدير نموذج المتجهات ذاتية الانحدار (VAR) لمتغيري عرض النقد (M1) وسعر الصرف(EX) ، وتجنب الوقوع في مشكلة التحديد الخاطئ للنموذج(Mis-specification) ، تم الاعتماد على خمسة معايير إحصائية قياسية رئيسية للمفاضلة وتحديد رتبة الإبطاء الزمنية المثلى (Lag Length)، وهي: اختبار النسبة المرجحة اللوغاريتمية(LR) ، ومعيار الخطأ النهائي للتنبؤ(FPE) ، ومعيار آكيكي(AIC) ، ومعيار هانان–كوين(HQIC) ، ومعيار شوارتز .(SBIC) وتشير مخرجات الجدول القياسي أعلاه إلى تحقق إجماع كامل وتام بنسبة ١٠٠٪ بين جميع المعايير الإحصائية الخمسة المستخدمة (والتي تظهر بجانبها علامة النجمة * في الجدول). حيث اتفقت المعايير كلها بلا استثناء على اختيار فترة إبطاء واحدة فقط (Lag 1) كأفضل رتبة زرقاء للنموذج المشترك، نظراً لتسجيلها أقل قيمة رقمية مقارنة ببقية فترات الإبطاء المقترحة. كما يعزز هذا الاختيار القيمة الاحتمالية لاختبار النسبة المرجحة (LR) عند الإبطاء الأول والتي بلغت($p = 0.010$) ، وهي معنوية إحصائياً عند مستوى ٥٪، مما يؤكد أن إضافة الإبطاء الأول تحقق قفزة معنوية في القوة التفسيرية للنموذج. ومن ناحية اقتصادية،

يعكس هذا الإجماع سرعة انتقال الآثار والديناميكيات المتبادلة بين الكتلة النقدية وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي، حيث تظهر وتستقر الاستجابة خلال مدى زمني قصير الأجل لا يتجاوز السنة الواحدة".

جدول رقم (١٧) المؤشرات الإحصائية الإجمالية لنموذج المتجهات ذاتية الانحدار الثنائي لمتغيري عرض النقد وسعر الصرف في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢٤

Equation	Parms	RMSE	R-sq	chi2	P>chi2
m1	5	3.5e+06	0.4429	18.28305	0.0011
ex	5	3.1e+08	0.2996	9.840305	0.0432

جدول رقم (١٧) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

تُظهر مخرجات جدول الكفاءة الإجمالية لنموذج المتجهات ذاتية الانحدار (VAR) المقدر لمتغيري عرض النقد (M1) وسعر الصرف (EX) مؤشرات إحصائية قوية ومقبولة تدعم جودة التقدير وصلاحية النموذج للتنبؤ والتحليل الاقتصادي، وذلك على النحو الآتي:

- معنوية النموذج الإجمالية
- معادلة عرض النقد :(M1) سجلت قيمة مربع كاي (chi^2) نحو (18.283) وبقيمة احتمالية إجمالية بلغت(0.0011) ، وهي أقل بكثير من مستوى المعنوية القياسي ٥٪ (وحتى أقل من ١٪). وهذا يثبت المعنوية الإجمالية العالية جداً للمعادلة، ويؤكد أن المتغيرات التفسيرية (المستقلة) مجتمعة تمتلك قدرة حقيقية على تفسير سلوك المعروض النقدي.
- معادلة سعر الصرف :(EX) بلغت قيمة مربع كاي (chi^2) لها (9.840) بقيمة احتمالية إجمالية بلغت(0.0432) ، وهي أيضاً أقل من مستوى المعنوية ٥٪. مما يثبت نجاح المعادلة إحصائياً ومعنويتها الإجمالية في تفسير التغيرات الحاصلة في سعر الصرف في العراق خلال مدة الدراسة.
- تشير قيمة معامل التحديد لمعادلة عرض النقد (R^2 = 0.4429) إلى أن الإبطاءات الزمنية المرجحة للمتغيرات داخل النموذج تفسر ما نسبته (44.29%) من التغيرات الحاصلة في الكتلة النقدية(M1) ، في حين يعود الجزء المتبقي للعوامل الاقتصادية الأخرى المقدرة في حد الخطأ العشوائي.
- في حين بلغت القوة التفسيرية لمعادلة سعر الصرف(R^2 = 0.2996) ، أي أن النموذج يفسر (29.96%)من تقلبات سعر الصرف. وتُعد هذه النسبة منطقية جداً ومقبولة في السلاسل الزمنية المقدرة بالفروق الأولى بالاقتصادات الريعية، نظراً لشدة حساسية سعر الصرف في العراق لعوامل خارجية وسياسية أخرى (مثل صدمات أسعار النفط، وحجم الاحتياطيات، وقرارات الفيدرالي الأمريكي) والتي لا يستوعبها النموذج الثنائي بمفرده.

جدول رقم (١٨) مخرجات تقدير المعاملات الفردية لنموذج (var) لمتغيري عرض النقد الضيق وسعر الصرف في العراق للمتغيرات للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢٤

المتغير	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
m1						
m1						
L1.	.6761709	.2037074	3.32	0.001	.2769117	1.07543
L2.	-.0318973	.2045007	-0.16	0.876	-.4327113	.3689167
ex						
L1.	.0000477	.0022865	0.02	0.983	-.0044336	.0045291
L2.	-.0000354	.0022919	-0.02	0.988	-.0045275	.0044567
cons	449470.1	738461.6	0.61	0.543	-997888.1	1896828
ex						
m1						
L1.	.4679787	17.78546	0.03	0.979	-34.39089	35.32684
L2.	.9863228	17.85472	0.06	0.956	-34.00829	35.98093
ex						
L1.	-.6261304	.1996287	-3.14	0.002	-1.017396	-.2348653
L2.	-.2977556	.2001055	-1.49	0.137	-.6899553	.094444
cons	3787734	6.45e+07	0.06	0.953	-1.23e+08	1.30e+08

جدول رقم (١٨) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

- تُظهر مخرجات هذه المعادلة كيف يتأثر عرض النقد بقيمه السابقة وبقيم سعر الصرف: الأثر الذاتي (M1): يتأثر عرض النقد بقوة وبشكل طردي بمعامله في السنة السابقة (L1.m1 = 0.6761)، وهو معنوي إحصائياً بدرجة عالية جداً لأن القيمة الاحتمالية له (٠.٠٠١) أقل من ٥٪. أما الإبطاء الثاني (L2.m1) فهو غير معنوي (٠.٨٧٦).
- أثر سعر الصرف (EX): جاءت معاملات سعر الصرف للإبطاء الأول والثاني غير معنوية إحصائياً بالكامل، لأن قيمها الاحتمالية (٠.٩٨٣ و ٠.٩٨٨) أكبر بكثير من ٥٪.

معادلة سعر الصرف (EX) كمتغير تابع

- تُظهر مخرجات هذه المعادلة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف:
- ثر عرض النقد (M1): أظهرت المعاملات أن الإبطاءات الزمنية لعرض النقد (سواء السنة الأولى أو الثانية) لا تمتلك أي أثر معنوي على سعر الصرف، حيث بلغت قيمها الاحتمالية (٠.٩٧٩ و٠.٩٥٦) وهي أكبر بكثير من ٥٪. الأثر الذاتي (EX): يتأثر سعر الصرف بقيمته التاريخية في السنة السابقة

(L1.ex = -0.6261) بأثر عكسي ومعنوية إحصائية قوية (٠.٠٠٢) وهي أقل من ٥٪، مما يشير إلى وجود آلية تصحيح ذاتي سريعة لسعر الصرف بعد الهزات.

جدول رقم (١٩) نتائج اختبار "والد" لسببية جرينجر(Granger Causality) لمتغيري عرض النقد الضيق وسعر الصرف في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢٤

Equation	Excluded	chi2	Prob > chi2
m1	ex	.00127	0.999
m1	ALL	.00127	0.999
ex	m1	.00998	0.995
ex	ALL	.00998	0.995

جدول رقم (١٩) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

- جدول اختبار سببية جرينجر بين عرض النقد (M1) وسعر الصرف (EX)المتغير التابع (Equation)المتغير المستبعد (Excluded)قيمة مربع كاي (chi2) القيمة الاحتمالية (Prob>chi2) القرار الإحصائي عرض النقد (M1)سعر الصرف 0.0012720.999(EX)قبول الفرضية العدمية (لا يسبب)سعر الصرف (EX)عرض النقد 0.0099820.995(M1)قبول الفرضية العدمية (لا يسبب)ثانياً: الصياغة والتحليل الأكاديمي المباشر (لإدراجها في متن البحث)"تُشير مخرجات اختبار 'والد' لسببية جرينجر (Granger\ Causality) والمبينة في الجدول أعلاه، إلى طبيعة العلاقة السببية والديناميكية بين عرض النقد (M1) وسعر الصرف (EX) في الاقتصاد العراقي، وذلك وفقاً للقرارات الإحصائية الآتية:
- اتجاه السببية من سعر الصرف إلى عرض النقد: عند اختبار الفرضية العدمية القائلة بأن (سعر الصرف لا يسبب عرض النقد)، بلغت القيمة الاحتمالية الإجمالية لـ (chi^2) نحو (٠.٩٩٩)، وهي أكبر بكثير من مستوى المعنوية القياسي (٠.٠٥). وبناءً عليه، نقبل الفرضية العدمية، مما يعني أن التغيرات في سعر الصرف لا تسهم في التنبؤ بالحركة المستقبلية للمعروض النقدي في الأجل القصير.٢
- اتجاه السببية من عرض النقد إلى سعر الصرف: عند اختبار الفرضية العدمية القائلة بأن (عرض النقد لا يسبب سعر الصرف)، بلغت القيمة الاحتمالية نحو (٠.٩٩٥)، وهي أيضاً تفوق بشكل كبير عتبة الـ (١٥%). وبناءً عليه، نقبل الفرضية العدمية، مما يثبت قياسياً أن التقلبات في الكتلة النقدية (M1) لا تعد سبباً في حدوث تغيرات مباشرة في سعر الصرف بالأجل القصير. الخلاصة والاستنتاج الاقتصادي:
- يُستنتج من مخرجات الاختبار غياب كامل للسببية في الاتجاهين (Neutrality / العلاقة الحيادية) بين عرض النقد وسعر الصرف في العراق خلال مدة الدراسة. وتفسر هذه النتيجة اقتصادياً بوجود قنوات وسيطة تفصل الأثر المباشر بينهما؛ إذ إن البنك المركزي العراقي يلعب دور الحماية عبر 'نافذة بيع العملة

الأجنبية' لامتصاص فوائض السيولة المحلية بالدينار وتثبيت سعر الصرف، مما يجعل سعر الصرف مستجيباً لحجم الاحتياطيات الدولية وعوائد النفط بالدرجة الأولى، وليس لتغيرات الكتلة النقدية المحلية وحدها."

- **سعر الصرف وعرض النقد m2**

جدول رقم (٢٠) نتائج اختبار معايير تحديد فترة الإبطاء الزمني المثلى للنموذج الثنائي لمتغيري عرض النقد الواسع وسعر الصرف في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢٤

SBIC	HQIC	AIC	FPE	LR	LL	Lag
44.909	44.8311	44.8095	9.9e+16		-468.5	0
44.8369*	**44.6033***	**44.5385***	**7.6e+16***	**13.691***	**-461.654**	**1**
45.141	44.7516	44.6436	8.5e+16	5.7929	-458.758	2
45.512	44.9668	44.8157	1.1e+17	4.3866	-456.565	3
45.9443	45.2433	45.049	1.4e+17	3.0994	-455.015	4

جدول رقم (٢٠) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

- بهدف ضمان دقة تقدير نموذج المتجهات ذاتية الانحدار (VAR) وتجنب مشاكل التحديد الإحصائي لعلاقة الديناميكية بين عرض النقد الواسع (M2) وسعر الصرف (EX)، تم اللجوء إلى معايير التمييز والمفاضلة القياسية الخمسة المقررة لتحديد رتبة الإبطاء الزمنية المثلى (Lag\ Length).وتُشير النتائج المحدثة في الجدول أعلاه إلى تسجيل إجماع إحصائي كامل بنسبة ١٠٠٪ بين كافة المعايير القياسية المعتمدة والمتمثلة في: اختبار النسبة المرجحة اللوغاريتمية (LR)، ومعيار الخطأ النهائي للتنبؤ (FPE)، ومعيار آكيكي المعلوماتي (AIC)، ومعيار هانان–كوين (HQIC)، ومعيار شوارتز البيزي (SBIC). حيث اتفقت هذه المعايير بأجمعها (والمميزة بنجمة * في الجدول) على اختيار فترة إبطاء واحدة فقط (Lag 1) كأفضل رتبة زرقاء تعطي للنموذج أعلى كفاءة إحصائية من خلال تسجيلها أقل قيم عددية. ويُدعم هذا الاختيار إحصائياً معنوية اختبار النسبة المرجحة (LR) عند الرتبة الأولى حيث بلغت قيمته الاحتمالية ($p = 0.008$) وهي معنوية جداً عند مستوى أقل من ١٪، مما يؤكد أن إضافة الإبطاء الأول يسهم معنوياً في رفع القدرة التفسيرية للنموذج وقدرته التنبؤية، ويُفسر ذلك اقتصادياً بسرعة استجابة المتغيرات النقدية وسوق الصرف في العراق لبعضهما في الأجل القصير خلال مدى زمني لا يتجاوز السنة الواحدة."

جدول رقم (٢١) المؤشرات الإحصائية الإجمالية لنموذج المتجهات ذاتية الانحدار (var) لمتغيري عرض النقد الواسع وسعر الصرف في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢٤

Equation	Parms	RMSE	R-sq	chi2	P>chi2
m2	**5**	**1.57306**	**0.7461**	**67.59045**	**0.0000**

Ex	**5**	**3.1e+08**	**0.2999**	**9.854157**	**0.0430**

جدول رقم (٢١) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

تُشير مخرجات اختبار الكفاءة الإجمالية لنموذج المتجهات ذاتية الانحدار (VAR) لمتغيري عرض النقد الواسع (M2) وسعر الصرف (EX) إلى وجود مؤشرات قياسية قوية وذات دلالة إحصائية ممتازة تدعم سلامة النموذج وصلاحيته الهيكلية، وتتضح معالمها كالآتي:

المعنوية الإجمالية للمبادلات القياسية:(Overall Significance)

معادلة عرض النقد الواسع :(M2) حققت المعادلة معنوية إجمالية مطلقة وعالية جداً، حيث بلغت قيمة مربع كاي (chi^2) نحو (67.590) وبقيمة احتمالية إجمالية مثالية بلغت(**0.0000**) ، وهي أقل بكثير من مستويات المعنوية (٥٪ و ١٪). هذا يثبت بشكل حاسم أن المتغيرات التفسيرية المدرجة قادرة مجتمعة وبقوة على تفسير ديناميكية ودورة المعروض النقدي الواسع.

معادلة سعر الصرف :(EX) سجلت قيمة مربع كاي (chi^2) لها حوالي (9.854) وبقيمة احتمالية إجمالية بلغت(0.0430) ، وهي أقل من مستوى المعنوية القياسي ٥٪، مما يؤكد النجاح الإحصائي والمعنوية الإجمالية للمعادلة في تفسير حركة سعر الصرف في العراق.

جودة المطابقة والقوة التفسيرية معامل التحديد R^2

- **معادلة عرض النقد الواسع :(M2)** قفزت قيمة معامل التحديد لتسجل نسبة عالية جداً بلغت (R^2 = 0.7461)، وهذا يعني أن الإبطاءات الزمنية لمتغيرات النموذج تفسر ما نسبته (**74.61%**) من التغيرات والتقلبات الحاصلة في المعروض النقدي الواسع في العراق، وهي قوة تفسيرية ممتازة جداً قياسياً.
- معادلة سعر الصرف :(EX) بلغت القوة التفسيرية لها نسبة($R^2 = 0.2999$) ، أي أن النموذج يفسر (29.99%)من تقلبات سعر الصرف بالفروق الأولى. وهي ذات النسبة تقريباً التي ظهرت في النموذج السابق، وتُعد منطقية جداً في السلاسل الزمنية الحساسة للمؤثرات الاقتصادية والسياسية الخارجية الحاصلة في الاقتصاد العراقي الريعي (كصدمات أسعار النفط، وحجم الاحتياطيات الأجنبية، وتعليمات الامتثال الدولية لمبيعات الدولار

جدول رقم (٢٢) مخرجات تقدير المعاملات الفردية لنموذج (var) لمتغيري عرض النقد الواسع وسعر الصرف في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢٤

المتغير	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
m2						
m2						

L1.	.6308813	.1959812	3.22	0.001	.2467651	1.014997
L2.	.0887782	.1733797	0.51	0.609	-.2510398	.4285963
Ex						
L1.	7.41e-11	1.01e-09	0.07	0.942	-1.91e-09	2.06e-09
L2.	4.85e-11	1.02e-09	0.05	0.962	-1.94e-09	2.04e-09
cons	5.170439	1.492658	3.46	0.001	2.244883	8.095995
Ex						
m2						
L1.	-2786207	3.86e+07	-0.07	0.942	-7.84e+07	7.28e+07
L2.	363941.4	3.41e+07	0.01	0.991	-6.65e+07	6.73e+07
Ex						
L1.	-.6261548	.1996935	-3.14	0.002	-1.017547	-.2347627
L2.	-.297724	.2001347	-1.49	0.137	-.6899808	.0945327
Cons	4.72e+07	2.94e+08	0.16	0.872	-5.29e+08	6.23e+08

جدول رقم (٢٢) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

معادلة عرض النقد الواسع (M2) كمتغير تابع

الأثر الذاتي :(M2) يتأثر عرض النقد الواسع بقوة وبشكل طردي بمعامله في السنة السابقة (L1.m2 = 0.6308)، وهو معنوي إحصائياً بدرجة عالية جداً لأن قيمته الاحتمالية (0.001) أقل من ٥٪. أما الإبطاء الثاني (L2.m2) فجاء غير معنوي.(0.609)

أثر سعر الصرف :(EX) جاءت معاملات سعر الصرف للإبطاءين الأول والثاني قيمها قريبة جداً من الصفر وغير معنوية إحصائياً بالكامل، لأن القيم الاحتمالية 0.942) و (0.962أكبر بكثير من عتبة الـ ٥.%.

الثابت :(cons) جاء الثابت موجباً ومعنوياً إحصائياً(0.001) ، مما يعكس وجود نمو تلقائي ومستمر في عرض النقد الواسع مدفوعاً بمتغيرات هيكلية خارج النموذج (مثل الرواتب الحكومية والتوسع في الائتمان المصرفي المحلي)

معادلة سعر الصرف (EX) كمتغير تابع

أثر عرض النقد الواسع :(M2) أظهرت المعاملات أن الإبطاءات الزمنية لعرض النقد الواسع لا تمتلك أي تأثير معنوي على سعر الصرف في الأجل القصير، حيث بلغت قيمها الاحتمالية 0.942) و (0.991وهي أكبر بكثير من ٥.%

الأثر الذاتي :(EX) تماماً كما في النموذج السابق، يتأثر سعر الصرف بقيمته في السنة السابقة (L1.ex = -0.6261)بأثر عكسي ومعنوية إحصائية قوية جداً(0.002) ، مما يؤكد آلية التصحيح الذاتي في سوق الصرف الأجنبي العراقي.

جدول رقم (٢٣) نتائج اختبار "والد" لسببية جرينجر (Granger Causality) لمتغيري عرض النقد الواسع وسعر الصرف في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢٤

Equation	Excluded	chi2	Prob > chi2
m2	Ex	.00555	0.997
m2	ALL	.00555	0.997
Ex	m2	.01969	0.990
Ex	ALL	.01969	0.990

جدول رقم (٢٣) من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata 17

تُشير مخرجات اختبار 'والد' لسببية جرينجر (Granger\ Causality) والموضحة في الجدول أعلاه، إلى طبيعة العلاقة السببية والديناميكية بين عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) وسعر الصرف (EX)في الاقتصاد العراقي، وذلك وفقاً للقرارات الإحصائية الآتية:

اتجاه السببية من سعر الصرف (EX) إلى عرض النقد الواسع:(M2)

عند اختبار الفرضية العدمية القائلة بأن)سعر الصرف لا يسبب عرض النقد الواسع(، بلغت القيمة الاحتمالية الإجمالية لاختبار مربع كاي نحو(0.997) ، وهي أكبر بكثير من مستوى المعنوية القياسي .(0.05) وبناءً عليه، نقبل الفرضية العدمية ونرفض البديلة، مما يعني أن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لا تسهم في التنبؤ بالحركة المستقبلية لعرض النقد الواسع في الأجل القصير.

اتجاه السببية من عرض النقد الواسع (M2) إلى سعر الصرف:(EX) عند اختبار الفرضية العدمية القائلة بأن)عرض النقد الواسع لا يسبب سعر الصرف(، بلغت القيمة الاحتمالية نحو(0.990) ، وهي أيضاً تفوق عتبة الـ (5\%) بشكل كبير جداً. وبناءً عليه، نقبل الفرضية العدمية، مما يثبت قياسياً أن التقلبات في الكتلة النقدية الواسعة (M2) لا تعد سبباً في حدوث تغيرات مباشرة في سعر الصرف بالأجل القصير.

يؤكد هذا الاختبار استمرار حالة 'الحياد النقدي التام' وغياب أي علاقة سببية في الاتجاهين (Neutrality)بين الكتلة النقدية الواسعة وسعر الصرف في العراق. وتتطابق هذه النتيجة مع الواقع الهيكلي للاقتصاد العراقي؛ فبالرغم من أن المفهوم الواسع لعرض النقد (M2) يشتمل على الودائع المصرفية والادخارية (السيولة شبه النقدية) إلى جانب النقد المتداول، إلا أن آليات كبح الصدمات التي يمارسها البنك المركزي العراقي عبر 'نافذة بيع العملة الأجنبية' تنجح في عزل سوق الصرف عن تقلبات السيولة المحلية.

حيث يقوم المركزي بامتصاص فوائض الدينار التوسعية الناتجة عن الإنفاق الحكومي وتحويلها لتغطية التجارة الخارجية بالدولار، مما يجعل سعر الصرف محكوماً بصدمات عرض النفط وحجم الاحتياطيات الأجنبية الرسمية دولارية المصدر، وليس بحجم السيولة المحلية الواسعة وحده".

الخاتمة

تأسيساً على ما تقدم من نتائج قياسية جافة واستنتاجات فكرية مفسرة لها، يخلص هذا البحث في جوهره إلى حقيقة اقتصادية مفادها أن الاختلالات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي ليست ظواهر معزولة عن بعضها، بل هي نتاج حتمي لهيكل ريعي أحادي الجانب تقوده عوائد النفط. حيث أثبت النموذج القياسي (VAR) وبشكل قاطع أن التغيرات في عرض النقد (السيولة) تُمثل المتغير القائد والمسؤول عن تعميق عجز الموازنة العامة في الأجل القصير نتيجة لتحفيز الطلب الاستهلاكي والاستيرادي، في حين لم تؤثر قنوات السياسة النقدية التقليدية عن التأثير السببي في سعر الصرف بسبب هيمنة المورد النفطي الخارجي. وبناءً عليه، فإن معالجة عجز الموازنة وضبط إيقاع الكتلة النقدية في العراق لا يمكن أن يتحققا عبر الحلول المالية أو النقدية المنفردة، بل يتطلبان رؤية هيكلية شاملة تُعيد صياغة قنوات التنسيق المشترك بين السياستين، وتعمل بجدية على تنشيط القطاعات الإنتاجية الحقيقية؛ كسبيل وحيد لتحصين الاقتصاد المحلي ضد الصدمات الخارجية وضمان استقراره المالي والتحول نحو التنمية المستدامة".

اولاً: النتائج:

١. سجل معيار AIC اقل قيمه له بلغت (37.542) عند فتره الابطاء الثانية lag=2
٢. بلغت القيمة الرقمية للمعيار (شوارز) نحو (38.039) محققة اقل قيمة لها عند مستوى الابطاء الثاني lag=2
٣. بلغت القيمة الاحتمالية $(Prob > chi2)$ لاختبار سببية (M_1) نحو (BBD) قيمة معنوية إحصائياً تساوي(0.000) ، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.
٤. جاءت القيمة الاحتمالية لاختبار سببية (BBD) نحو (M_1) غير معنوية إحصائياً (أكبر من 0.05)، مما أدى إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود سببية.
٥. سجلت القيمة الاحتمالية لاختبار سببية (M_2) باتجاه عجز الموازنة (BBD) مستوى معنوية حاسم بلغ (0.000)عند مستوى معنوية.(1%)
٦. أسفر اختبار سببية (BBD) باتجاه عرض النقد الواسع (M_2) عن قيمة احتمالية غير معنوية إحصائياً تفوق مستويات المعنوية المقبولة.
٧. بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار سببية سعر الصرف (EXG) نحو عرض النقد الضيق (M_1) رقماً جافاً مقداره.(0.999)

٨. بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار سببية عرض النقد الضيق (M_1) نحو سعر الصرف (EXG) رقماً جافاً مقداره.(0.995)

٩. ظهرت القيم الاحتمالية لاختبار سببية جرينجر بين عرض النقد الواسع (M_2) وسعر الصرف (EXG) بالاتجاهين بقيم إحصائية غير معنوية تفوق.(0.05)

ثانياً: الاستنتاجات

١. وجود علاقة سببيه ما بين عجز الموازنة وعرض النقد بمعناه الضيق m1 في حاله اعتماد عجز الموازنة كمتغير تابع، بينما لا توجد علاقة سببيه ما بين عرض النقد بمعناه الضيق m1 وعجز الموازنة في حاله اعتماد عرض النقد بمعناه الضيق كمتغير تابع وذلك بدلاله قيمة الاحتمالية Prob وهذا ما يعرف بالاقتصاد بالعلاقة السببية أحادية الاتجاه.

٢. وجود علاقة سببية ما بين عجز الموازنة وعرض النقد m2 في حالة اعتماد عجز الموازنة كمتغير تابع، بينما لا توجد علاقة سببية ما بين عرض النقد بمعناه الواسع m2 وعجز الموازنة في حالة اعتماد عرض النقد بمعناه الواسع كمتغير تابع وذلك بدلاله قيمة الاحتمالية Prob وهذا ما يعرف بالاقتصاد بالعلاقة السببية أحادية الاتجاه.

٣. انعدام العلاقة السببية ما بين عرض النقد بمعناه الضيق m1 والواسع m2 مع سعر الصرف، وهذا قد يعود الى ضعف ادوات السياسة النقدية في معالجه السيولة خاصة في بلد يعتمد في تمويل اقتصاده على النفط فقط كما هو الحال في الاقتصاد العراقي.

٤. استناداً الى المعايير الإحصائية المستخدمة في النموذج تبين ان أفضل فتره ابطاء هي الفترة الثانية L2 وهي فتره مثلى لتقدير النموذج وهذا يؤكد على كفاءة المعلمات التي تم تقديرها في الانموذج احصائي.

٥. من خلال اجراء اختبار جذر الوحدة وفق معيار اكاكي تبين ان بعض متغيرات الدراسة لم تكن مستقرة عند المستوى ولكنها استقرت بعد اخذ الفروق الاولى لها وبدلاله القيمة الاحتمالية p_value المرافقة لكل متغير وعند مستوى معنوية اقل من 5%.

٦. ارتفاع قيمه R2 بالنسبة لمتغيرات عرض النقل وعجز الموازنة الامر الذي يدل على جوده النموذج الاقتصادي قيد الدراسة.

٧. اظهرت نتائج المؤشرات الإحصائية لنموذج المتجهات ذاتيه الانحدار var معنويه كلا المتغيرين (عجز الموازنة وعرض النقد) وعند مستوى معنويا اقل من 5%

ثالثاً: المقترحات

١. في ظل ضعفي ادوات السياسة النقدية خاصه مع سعر الصرف فمن الممكن اللجوء الى حلول اخرى كعمليات السوق المفتوحة او اصدار سندات بسعر فائدة منخفض يجذب الجمهور وذلك من اجل زيادة السيولة النقدية.

٢. التنويع في هيكل الاقتصاد وعدم الاعتماد الكلي على النفط في تمويل الاقتصاد تفعيل الجباية والضرائب والجمارك والتركيز على قطاعي الصناعة والزراعة بشكل أكبر.

٣. وضع خطط الانفاق الان بما يتناسب مع الموازنة التقديرية المتوفرة وذلك من اجل الابتعاد عن حاله العجز التي تصيب الاقتصاد وتؤدي به الى التراجع.

٤. ضرورة توجه الحكومة العراقية إلى تمويل عجز الموازنة عبر الاقتراض من الجمهور وإصدار أذون الخزانة والسندات الحكومية بدلاً من الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي، وذلك للحفاظ على استقرار عرض النقد والحد من الآثار التضخمية.

٥. العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي العراقي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، بما يمكنه من التحكم الفعال في عرض النقد وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.

٦. ضرورة استخدام البنك المركزي لأدواته المتاحة (سعر الفائدة، نسبة الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة) بشكل أكثر فعالية للتحكم في السيولة وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية.

٧. العمل على وضع سقف للاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي، بما يضمن عدم التوسع غير المبرر في عرض النقد وما يتبعه من آثار تضخمية.

٨. الاستثمار في تنمية الموارد البشرية: العمل على تطوير الكفاءات الوطنية في المجالات المالية والنقدية، من خلال برامج التدريب والتأهيل المستمر، للارتقاء بمستوى إدارة السياسات الاقتصادية.

المصادر والمراجع

١. المصادر العربية

الأعرجي، ك. س. (٢٠٢١). *النقود والبنوك – البنوك المركزية والعملة والبنوك التجارية والجهاز المصرفي في دول الخليج*. دار الكتاب الجامعي. الإمارات.

البنك المركزي العراقي. (د.ت.). *التقرير الاقتصادي السنوي*. المديرية العامة الاحصاء والأبحاث. بغداد.

التميمي، م. ل. (٢٠٠٥). *قياس العلاقة التبادلية بين التضخم وعجز الموازنة العامة لدول عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة ١٩٩٨-١٩٨٠*، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

الحلاق، س.، والعجلوني، م. (٢٠١٦). *النقود والبنوك والمصارف المركزية*.

https://books.google.iq/books/about/y

الخطاب، أ. م. ع. ا.، والعراقي، ب. أ. (٢٠٢٠). أثر عجز الموازنة في أداء عينة من الأسواق المالية العربية. *مجلة تنمية الرافدين*، كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الموصل. ٢٦(١٢١). ٢٢٦-٢٤٣.
https://doi.org/10.33899/tanra.2021.131049.1116

الصوص، ن. م.، والجلبي، ر. ر. ع. (٢٠١٢). العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٩. ٩٩-١٢٠. https://www.studocu.com/row/harran-universitesi/11784041837

الفارس، ع. (٢٠٠١). *الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية*. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان. https://www.archive.org/B5/books4arab.com_0446.pdf

بلعزوز، ب. (٢٠٠٤). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

سالح، ف. س.، يوسف، أ. ص.، وعبد الكريم، ق. ك. (٢٠٢٥). قياس وتحليل أثر مكونات عرض النقد على الاحتياطيات الأجنبية بعد تطبيق المنصة الإلكترونية في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٢٤). *مجلة جامعة كوية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، ٨(٢). ٤٩٦-٥٠٥. https://doi.org/10.14500/kujhss.v8n2y2025.pp496-505

سلمان، ب. ع.، وعذافة، ح. ح. (٢٠٢٣). استراتيجية جذب الودائع وتأثيره في عرض النقد في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٩". *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، ١٣(١). ٢٦٣-٢٧٥. https://search.emarefa.net/detail/BIM-1710241

عبد الحسين، ع. ج.، وبديوي، م. ب. (٢٠٢٢). السياسة المالية في العراق ودورها في نمو عرض النقد للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٣). *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، ١٢(٢). ١٤-٢٨. https://doi.org/10.52113/6/2012-2-4/1-310

عبد الله، ق. م.، البشاري، م. ن.، وعلي، ز. أ. (٢٠٢٥). تحليل أثر النمو في النفقات والإيرادات العامة على التوازن المالي في الموازنة الاتحادية العراقية ٢٠١٧-٢٠٢٢ (دراسة تحليلية). *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، ٦(١١)، ٦٧٢-٦٨٦. https://doi.org/https://doi.org/10.53796/hnsj611/42

عبد المجيد، ق. (٢٠٠٣). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية: دراسة تحليلية تقييمية*. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

عثماني، آ.، وبن سعيد، س. (٢٠١٧). أثر عجز الموازنة العامة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر.

علي، ع. ح.، وموسى، ح. ط. (٢٠٢٤). أثر الدين العام على عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢). *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، ١٤(٢). ١-٩. https://doi.org/10.52113/6/2012-2-4/1-303

ماضوي، إ. (٢٠١٦). *أثر عرض النقد على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤*. أطروحة دكتوراه. كمية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة. الجزائر.
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/12461/1/Madoui-Imene.pdf

محمد، م. ج. م. (٢٠٢١). العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*. جامعة سوهاج.
https://jsec.journals.ekb.eg/article_140562_2f9f368826a89e993a00b08b1fc6430e.pdf

محمد، م. ح. (٢٠١٨). دور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي المستدام في العراق خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ (دراسة قياسية باستخدام نماذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ). *مجلة جامعة جيهان-أربيل العلمية*، ٢. ج A. ٧٢-٩٤.
http://dx.doi.org/10.24086/cuesj.si.2018.n2a5

مختاري، ع.، وبن البار، ا. (٢٠٢١). اثر تغيرات اسعار الفائدة وحجم الكتلة النقدية على سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية. *مجلة التنظيم والعمل*. ٩(٣). ٤٩-٦٥. https://asjp.cerist.dz/en/article/145586

مراد، ب. (٢٠١٩). دراسة تحليلية لأثر عجز الموازنات العامة في العرض النقدي وآليات العلاج – حالة الجزائر. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الاقتصادية والإدارية*، ٣(١). ١١-٢٨. https://asjp.cerist.dz/en/article/93374

مرسي، م. ج. (٢٠٢١). العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، ٥١(١). ٣٦١-٤٠٨.
https://jsec.journals.ekb.eg/article_140562_2f9f368826a89e993a00b08b1fc6430e.pdf

معيقل، و. أ. (٢٠٢٥). دراسة تحليلية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٤). *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، ٤(٤). ١٠٤١-١٠٦٠. https://doi.org/10.65418/ajashss.v4i4.1714

هناشي، ك. (٢٠١٩). *أثر اعتماد التمويل غير التقليدي كآلية لتخفيض عجز الموازنة العامة للجزائر، دراسة تحليلية للفترة (١٩٨٦-٢٠١٨)*. رسالة ماجستير. جامعة العربي بن مهيدي.

يونس، إ. م. (٢٠١٢). نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر. مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. ١٣(٢). ١-٣٦. https://www.researchgate.net/publication/355162795.msr

يونس، ع. (٢٠٢٠). محاضرات في مقياس المالية العامة: تطور علم المالية العامة. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار – عنابة، الجزائر.

٢. ترجمة المصادر العربية إلى الإنكليزية

Al-Araji, K. S. (2021). *Money and banking – Central banks, currency, commercial banks, and the banking system in Gulf countries.* University Book House, UAE.

Central Bank of Iraq. (n.d.). *Annual economic report.* Directorate General of Statistics and Research, Baghdad.

Al-Tamimi, M. L. (2005). *Measuring the reciprocal relationship between inflation and budget deficit in selected Arab countries with special reference to Iraq, 1980–1998.* Doctoral dissertation, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University.

Al-Hallaq, S., & Al-Ajlouni, M. (2016). *Money, banking, and central banks.*
https://books.google.iq/books/about/y

Al-Khitab, A. M. A. A., & Al-Iraqi, B. A. (2020). *The impact of budget deficit on the performance of a sample of Arab financial markets. Tanmiat Al-Rafidain Journal,* College of Administration and Economics, University of Mosul, 26(121), 226–243.
https://doi.org/10.33899/tanra.2021.131049.1116

Al-Sous, N. M., & Al-Jalabi, R. R. A. (2012). *Fiscal deficit and its impact on the Jordanian economy. Journal of Baghdad College of Economic Sciences University,* Issue 29, 99–120. https://www.studocu.com/row/harran-universitesi/11784041837

Al-Faris, A. (2001). *Government, the poor, and public expenditure: A study of the phenomenon of budget deficit and its economic and social effects in Arab countries.* Center for Arab Unity Studies, Lebanon. https://www.archive.org/B5/books4arab.com_0446.pdf

Belazouz, B. (2004). *Lectures on monetary theories and policies.* University Publications Office, Algeria.

Saleh, F. S., Yousif, A. S., & Abdul Karim, Q. K. (2025). *Measuring and analyzing the impact of money supply components on foreign reserves after implementing the electronic platform in Iraq (2022–2024). Koya University Journal of Humanities and Social Sciences,* 8(2), 496–505. https://doi.org/10.14500/kujhss.v8n2y2025.pp496-505

Salman, B. A., & Adhafa, H. H. (2023). *Deposit attraction strategy and its impact on money supply in Iraq (2005–2019). Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences,* 13(1), 263–275. https://search.emarefa.net/detail/BIM-1710241

Abdul-Hussein, A. J., & Badiwi, M. B. (2022). *Fiscal policy in Iraq and its role in money supply growth (1990–2003). Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences,* 12(2), 14–28. https://doi.org/10.52113/6/2012-2-4/1-310

Abdullah, Q. M., Al-Bashari, M. N., & Ali, Z. A. (2025). *Analyzing the impact of growth in public expenditures and revenues on financial balance in Iraq's federal budget (2017–2022): An analytical study. Journal of Humanities and Natural Sciences,* 6(11), 672–686. https://doi.org/10.53796/hnsj611/42

Abdel-Majid, Q. (2003). *Introduction to economic policies: An analytical evaluative study.* University Publications Office, Algeria.

Othmani, A., & Ben Said, S. (2017). *The impact of budget deficit on economic stability in Algeria: An econometric study for 1990–2015.* Unpublished doctoral dissertation, Faculty of Economic, Commercial, and Management Sciences, Abou Bekr Belkaid University – Tlemcen, Algeria.

Ali, A. H., & Mousa, H. T. (2024). *The impact of public debt on money supply in Iraq (2004–2022). Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences,* 14(2), 1–9. https://doi.org/10.52113/6/2012-2-4/1-303

Madoui, I. (2016). *The impact of money supply on the general price level in Algeria (1990–2014).* Doctoral dissertation, Faculty of Economic, Commercial, and Management Sciences, Kasdi Merbah University – Ouargla, Algeria. https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/12461/1/Madoui-Imene.pdf

Mohamed, M. J. M. (2021). *The reciprocal relationship between Egypt's budget deficit and inflation rate. Scientific Journal of Economics and Commerce,* Sohag University. https://jsec.journals.ekb.eg/article_140562_2f9f368826a89e993a00b08b1fc6430e.pdf

Mohamed, M. H. (2018). *The role of monetary policy in sustainable economic growth in Iraq (1990–2014): An econometric study using cointegration and error correction models. Cihan University-Erbil Scientific Journal,* 2(A), 72–94. http://dx.doi.org/10.24086/cuesj.si.2018.n2a5

Mokhtari, A., & Ben Albar, A. (2021). *The impact of interest rate changes and money supply volume on exchange rate in Algeria: An econometric study. Journal of Organization and Work,* 9(3), 49–65. https://asjp.cerist.dz/en/article/145586

Murad, B. (2019). *An analytical study of the impact of budget deficits on money supply and treatment mechanisms – The case of Algeria. Al-Quds Open University Journal for Economic and Administrative Research,* 3(1), 11–28. https://asjp.cerist.dz/en/article/93374

Morsi, M. J. (2021). *The reciprocal relationship between Egypt's budget deficit and inflation rate. Scientific Journal of Economics and Commerce,* 51(1), 361–408. https://jsec.journals.ekb.eg/article_140562_2f9f368826a89e993a00b08b1fc6430e.pdf

Muayqil, W. A. (2025). *An analytical study of the relationship between government spending, revenues, and budget deficit in Libya (2015–2024). African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences,* 4(4), 1041–1060. https://doi.org/10.65418/ajashss.v4i4.1714

Henashi, K. (2019). *The impact of adopting non-traditional financing as a mechanism to reduce Algeria's budget deficit: An analytical study for 1986–2018.* Master's thesis, University of Larbi Ben M'hidi.

Younes, I. M. (2012). *Toward a vision for diagnosing and treating Egypt's budget deficit. Al-Nahda Journal,* Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 13(2), 1–36. https://www.researchgate.net/publication/355162795

٣. المصادر الإنجليزية

Aragaw, A. (2024). The inflationary effect of the budget deficit: does financial sector development matter?. *J Innov Entrep*. **13**(35). 1-15. https://doi.org/10.1186/s13731-024-00394-4

Duodu, E., Baidoo, S. T., Yusif, H., & Frimpong, P. B. (2022). Money supply, budget deficit and inflation dynamics in Ghana: An empirical investigation. *Cogent Business & Management*, 9(1). 1-23. https://doi.org/10.1080/23311975.2022.2043810

Dynan, K., & Sheiner, L. (2018). *GDP as a measure of economic well-being*. Hutchins Center on Fiscal and Monetary Policy at Brookings. https://www.brookings.edu/articles/gdp-as-a-measure-of-economic-well-being/

Tavassoli, S. (2024). Budget Deficits, Monetary Base, and Inflation: The Case of IRAN. *Journal of Economic Policy Research*, 29(3). 3-44. http://dx.doi.org/10.61882/jepr.29.3.3